سوريتنا
www.souriatnapress.net
souriatna@gmail.com
السنة الثالثة | العدد (141) | 1 حزيران 2014

التغيير الديمغرافي القسري في سوريا

مئات السوريين المصابين بالسرطان لا يحصلون على علاج بسبب محدودية التمويل

تسيب الامتحانات في حلب يمنح الشبيحة شهادات ويدهور مستقبل الطلاب

الخذلان الكبير
سلسلة تنشرها سوريتنا عن وحدة تنسيق الدعم 3

واجبات المواطنة

غرافيتي على أحد جدران بيروت شطبت فيه «الموت ولا المذلة» ووضع بدلاً عنها «يا حسين» | مصدر الصورة مدونة: Hanibaael

مئات اللاجئين السوريين المصابين بالسرطان لا يحصلون على علاج بسبب محدودية التمويل وأعدادهم في تزايد

■ ملف الإخبار من إعداد: زليخة سالم

زكريا، 4 سنوات، يحتضر نتيجة ورم في الدماغ بينما والدته تناوله الماء | لبنان UNHCR

وثق الدكتور بول شبيغل مئات الحالات لأشخاص لا يحصلون على علاج للسرطان بسبب محدودية التمويل بين اللاجئين في الأردن وسورية، وازدياد أعداد المرضى بسبب ازدياد أعداد اللاجئين

ودعا الدكتور شبيغل إلى اتخاذ خطوات جديدة وعاجلة لمعالجة السرطان في الأزمات الإنسانية.

وقال: « إن دراسة جديدة نشرت في مجلة طبية في 25 أيار تؤكد على أن مرض السرطان يعتبر مشكلة صحية مهمّة بين اللاجئين، وعلينا إيجاد طرق أفضل، مع الدول المضيفة، لتمويل الوقاية والعلاج منه.

وأظهرت الدراسة التي أجرتها المجلّة على اللاجئين في الأردن وسورية من العام 2009 إلى 2012 أن عدد حالات الإصابة بالسرطان الموثقة بين اللاجئين في المنطقة قد ارتفعت لأن عدد اللاجئين ازداد في الإجمال، ولأن المزيد من الأشخاص يفرون من البلدان متوسطة الدخل مثل سورية.

وأوضحت أن اللاجئين المصابين بمرض السرطان غالباً ما يوقفون علاجهم بسبب انعدام الأمن في بلادهم، مشيرة إلى تعرض العديد من المشافي في سوريا للدمار أو الإغلاق، وفرار الأطباء.

وحذّر كبير الخبراء الطبيين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن عدد اللاجئين المصابين بمرض السرطان يثقل كاهل الأنظمة الصحية في الأردن وسورية، مما يضطر مكاتب المفوضية وشركائها لاتخاذ قرارات مؤلمة حول من يتلقى العلاج من عدمه.

ووفقا للمفوضية يعد سرطان الثدي هو السرطان الأكثر شيوعاً بين اللاجئين، وهو يستأثر بحوالي ربع عدد الطلبات المقدّمة إلى «لجنة الرعاية الإستثنائية» التابعة للمفوضية التي تتخذ القرار في ما إذا كانت ستموّل العلاجات المكلفة.

وأشارت الدراسة إلى أن الأنظمة الصحية الحكومية في سورية والأردن باتت مثقلة بالأعباء، والواضح أن المرافق الخاصة ليست كافية، وأن المنظمات الدولية قدمت المساعدات لتوسيع المرافق وتسديد أجور العاملين والأدوية، لكن هذا لم يكن كافياً.

اتهامات متبادلة بين الهيئة الشرعية والجمعيات الخيرية في حلب حول توزيع حليب فأسد أصاب العديد من الأطفال بالتسمم

تبادلت الهيئة الشرعية والجمعيات الخيرية في حلب الاتهامات حول المتسبب في إصابة العديد من الأطفال بالتسمم هذا الشهر، نتيجة توزيع حليب فأسد منتهي الصلاحية، في أحياء مساكن هنانو، والقاطرجي، والشعار.

ونقلت سراج برس عن ناشطين قولهم أن عدداً من المحال التجارية أيضاً في أحياء بعيدين والحيدرية والسكري تبيع حليباً مجففاً فأسداً، مشيرة إلى أن الحليب الذي وزعته جمعية خيرية على الأهالي لونه رمادي، ولا يعطي رغوة، ويفرط عند غليانه، وأحدث حالات من التسمم والسخونة لعدد من الأطفال وفق تقارير طبية.

ونفت جمعية أبرار حلب تورطها في توزيع حليب منتهي الصلاحية، وأكدت أن الحليب الذي توزعه ساري الصلاحية، في حين قال وائل الحلبي القائم على توزيع الحليب في جمعية (السعد): أن الجمعية رفضت عرضاً من الهيئة الشرعية باستلام حليب منتهي الصلاحية وتولي توزيعه، وأن الهيئة الشرعية قالت أن لديها أكثر من 10الآف علبة حليب، انتهت صلاحيتها بشهر شباط الماضي، وتوزعت بشكل عشوائي بالشوارع.

وأصدرت جمعية السعد بياناً بعدم مسؤوليتها عن الحليب الذي سيوزّع

كما نقلت عن بعض الناشطين قولهم: أن بعض التجار يدخلون الحليب بطرق غير شرعية (تهريب) ويبيعونه في الأسواق بسبب غياب الرقابة التموينية جراء القصف المكثف على المدينة، الذي يمنع المختصين من التنقل للتأكد من سلامة الحليب الذي يباع في الأسواق أو يوزع من قبل الجمعيات الخيرية.، وأن البعض حمل مسؤولية توزيع الحليب الفأسد على عاتق "الهيئة الشرعية"، كون من مهامها " الإشراف وتولي الرقابة على الجمعيات الخيرية، والمراكز التي تتولى مهمة توزيع وبيع المواد الغذائية على المدنيين، وهي من تعطي تصريح الإذن لإدخال الحليب.

وقال أبو عبيدة رئيس المركز الإغاثي بالهيئة الشرعية: نحن لا نقبل أي مادة فأسدة أو منهية الصلاحية في المناطق المحررة كي لا تكون هذه المناطق سوقاً للسلع الفأسدة أو قريبة النهاية، وتمت الموافقة على إدخال كميات منه بناء على تقرير طبي من أطباء مختصين من الكويت جاء فيه: أن هناك فترة صلاحية 3 أشهر صلاحية إضافية عن مدة الصلاحية المحددة ب 6 أشهر، فوافق المكتب الإغاثي السابق للهيئة عليها نظراً لحاجة البلد لحليب الأطفال، ولم تكن الكمية منتهية الصلاحية، وكتاب الهيئة صدر في نهاية الشهر الأول من العام الجاري، والصلاحية تنتهي في الشهر الثاني والثالث والرابع.

وأكد الدكتور مأمون عثمان أن سوء التخزين أخطر من انتهاء صلاحية مادة الحليب، وبدوره أكد الدكتور أبو النور المسؤول الطبيّ في الجبهة الإسلاميّة،: إن موضوع حليب الأطفال حساس، وهام وأن المعابر في كل دول العالم تحرص على تسيير سيارات شحن الحليب كي لا تفسد، وهذا عرف عند كل دول العالم.

ودعت عدداً من الجمعيات الخيرية، الهيئة الشرعية في كتاب وجهته لها إلى إعادة النظر، في قرارها الخاص بحليب الأطفال " كي لا تكون سوريا سوقاً لتصريف المواد المنتهية الصلاحية من دول العالم "

رصد حالات جديدة من استخدام الغازات الكيماوية والسامة على عدد من المناطق في سورية

«النظام السوري يعيد الأسلحة الكيمياوية والسامة إلى ترسانته العسكرية في العام 2014 « عنوان تقرير جديد لمركز توثيق الانتهاكات في سورية رصد فيه ست حالات جديدة من استخدام الغازات الكيمياوية والسامة ضمن الأحداث الدائرة في سورية على عدد من المناطق فيما بين 18 و29 من شهر نيسان الماضي.

وفي تحديث لتقرير سورية تختنق من جديد الصادر قبل اسبوعين، رصد التقرير الجديد استخدام الغازات الكيمياوية والسامة منذ بداية العام الجاري والتي يعتقد أنه غاز الكلور حسب الأعراض الملاحظة على عموم المصابين وغازات ذات منشأ عصبي في مناطق أخرى، في كل من داريا وعدرا وجوبر وحرستا في ريف دمشق، وكفر زيتا وطيبة الإمام وعطشان وزور الحيصة في حماه، والتمانعة وتل منس في ادلب، والتي أدت إلى استشهاد 32 مواطن، وإصابة حوالي 830 شخصاً، من خلال شهادة الناشطين والشهود والأطباء المتواجدين في موقع الحدث.

وجاء في التقرير: منذ تموز ٢٠١٢، وصفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوضع في سورية على أنه نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، ولم تجادل الحكومة السورية أو أي منظمة دولية مهتمة في الوضع السوري بهذا التكييف القانوني. وبناء عليه، فإن قواعد القانون الدولي هي واجبة التطبيق بالكامل، ولاسيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة وبالأخص، فإن المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ هي واجبة التطبيق على كل الأراضي السورية، وعلى كل الأطراف المتقاتلة، إضافة إلى ذلك فإن كافة الأطراف ملزمون بقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي المطبق على النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي.

وذكر مركز توثيق الانتهاكات بأن استخدام وسائل وأساليب قتال من شأنها إحداث إصابات أو ألام لا مبرر لها هو محظور، ويعتبر من المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني، وفق ما أقرت به محكمة العدل الدولية في رأيها المتعلق بقانونية استخدام الأسلحة النووية « إنها الأسلحة التي تسبب ضرراً أعظم مما لا يمكن تجنبه لتحقيق أهداف عسكرية « وقد أقرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجموعتها التي توثق القانون الدولي الإنساني العرفي بأن هذا الحظر واجب التطبيق في النزاعات غير الدولية، وهو مؤكد في ممارسات الدول، التي تعتبر الأسلحة السامة بأنها مشمولة بالحظر لأنها تسبب ألاماً لا مبرر لها في ظروف معينة أو في جميع الظروف.

كما ذكر المركز بقاعدة حظر الأسلحة العشوائية الطابع، التي لا يمكن حصر آثارها على النحو الذي يتطلبه القانون الدولي الإنساني، ويشمل الحظر النزاعات المسلحة غير الدولية، كالذي يجري في سورية، مشيراً إلى ما أقرته الجمعية العامة للأمم في ديباجة قرارها رقم (A/RES/2603(XXIV تاريخ 1969/12/16 بأن الأسلحة الكيماوية تستحق الشجب لأنها لا يمكن «التحكم أو التنبؤ بآثارها في أغلب الأحيان». وقد وثقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ممارسات الدول التي تعتبر الأسلحة السامة والكيمائية «عشوائية في سياق معين وفي كل سياق.

وأوضح التقرير أن الأسلحة السامة وفق ما أقرته ممارسات الدول هي الأسلحة التي يكون أثرها الأساسي أو الحصري التسميم أو الاختناق، ويعتبر حظر استخدام الأسلحة السامة لذاتها واجب التطبيق في النزاعات المسلحة غير الدولية، كما أكدت على ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مذكراً ببرتوكول جنيف لعام 1925، واتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيمائية التي تضمنت تعاريف وقواعد تفصيلية لحظر استخدام تلك الأسلحة لذاتها.

وأشار المركز إلى أن الهجمات التي وثقها هذا التقرير تشير إلى استعمال قوات النظام السوري لأسلحة كيماوية أو سامة على سكان مدنيين، وقد تسببت، كما تبينه الشهادات، بآلام لا مبرر لها، وكان أثرها الأساسي والحصري الاختناق الأمر الذي يرجح أنها تحوي غازات سامة و/أو كيماوية، ويظهر جلياً من الإصابات في صفوف المدنيين بأن استعمال هذه الأسلحة ليس له أي مبرر عسكري، ولم يمكن حصر آثارها، مما يجعلها عشوائية، ومحرمة لكل هذه الأسباب، فضلاً عن أنها محرمة لذاتها، كأسلحة سامة و/أو كيماوية وفق الاتفاقيات الدولية التي تتضمن نصوصاً خاصة تحظر استخدمها.

وأكد أن الهجمات العشوائية على المدنيين بتلك الأسلحة السامة أو الكيماوية تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وذلك وفق القانون الدولي الإنساني العرفي وهي بناءً على ذلك تشكل جرائم حرب، حيث يتحمل القادة الذي أصدروا الأوامر المسؤولية الجنائية الفردية عن هذه الهجمات، إضافة إلى كل من ارتكب أو سهل أو ساعد أو قدم العون لارتكاب هذه الهجمات التي هي جرائم حرب.

مستشفى ميداني في باب الهوى يعالج مصابين جراء قصف بغاز الكلور

كما تشير الحوادث إلى إضطراد في استخدام متناسق لنمط معين من الهجمات التي تصيب المدنيين بالغازات السامة بهدف القتل وبشكل متواتر، وعلى مستوى محلي ومحدود ولكنه متكرر ومتعدد الأماكن.

إن تواتر استخدام تلك الأسلحة التي تحوي مواد سامة و/أو كيماوية في أماكن مختلفة من البلاد وفق ما يوثقة التقرير يمكن أن يشكل جرائم ضد الإنسانية وفق تعريف اجتهاد محاكم الجنايات الدولية وكذلك المادة 7 من اتفاقية روما المتضمنة النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية،ويأتي في سياق هجوم واسع ضد السكان المدنيين، وهو شرط ظرفي أساسي للجرائم ضد الإنسانية.

كما أن الهجمات تبدو «منهجية إن الطابع المنهجي يمكن تبينه من النسق الواحد (إحداث قتل لسكان مدنيين حصراً أو ضرر وآلام بشكل عشوائي وفي مناطق متعددة) الذي تتبعه الهجمات بالأسلحة السامة والكيماوية الموثقة في هذا التقرير. وهذا يشير إلى تخطيط عالي المستوى واستخدام للموارد وتكامل في منظومات الأسلحة التي يوظفها النظام وعلى نحو منسق في عدة أماكن في البلاد، وهذا ما يشير إلى أن الهجمات تسعى إلى نفس الهدف وهو القتل للسكان المدنيين دون تحقيق أي هدف عسكري في المناطق المستهدفة.

وطالب المركز في تقريره مجلس الأمن للتدخل تحت الفصل السابع بغرض إزالة هذا السلاح فوراً من يد النظام الذي عاد وأدخله ضمن ترسانته العسكرية، وإصدار قرار يُلزم النظام السوري بوقف عمليات القصف البري والجوي للمناطق المستهدفة الهادفة لطمس وإتلاف الأدلة في مواقع الهجوم المذكورة والقصف العشوائي ضد المدنيين، وإحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية لتحديد المسؤولية الجرمية وضمان عملية المحاسبة وإنهاء جو الإفلات من العقاب السائد.

النظام يقتل طفلاً كل ساعتين وامرأة كل ثلاث ساعات و6 مواطنين كل ساعة بمعدل وسطي 135 مواطناً في اليوم

كشفت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن النظام السوري يقتل طفلاً كل ساعتين، وامرأة كل ثلاث ساعات، و6 مواطنين كل ساعة بمعدل وسطي 135 مواطناً في اليوم، بالقصف الجوي أو الصاروخي، أو من خلال القناصة، وتتصدر ريف دمشق بقية المحافظات بـ17551، تليها حمص بـ14254، فحلب وإدلب ودرعا وحماة.

وقالت الشبكة في تقرير لها بثته قناة الحدث الجمعة الماضية: إن قوات النظام قتلت نحو4 آلاف و500 شخص تحت التعذيب،وإن 7 آلاف و500 امرأة تعرضن لعنف جنسي منذ 3 سنوات على يد قوات النظام والمليشيات التابعة لها وهي مليشيات عراقية ولبنانية تابعة لحزب اللّه، مشيرة إلى أن الجماعات المسلحة التابعة لتنظيم داعش قامت بارتكاب جرائم قتل ضد المدنيين بلغت أكثر من ألف و200 مدني.

وجاء في التقرير: في حين قتلت قوات النظام 8329 طفلاً، اعتقل 82 وتم تعذيبهم حتى الموت، وتبلغ نسبة الأطفال من إجمالي الضحايا ٪9 وهو رقم مرتفع جداً، كما يبلغ عدد الأطفال المعتقلين قرابة 9000 طفل.

كما قتل النظام نحو 7686 امرأة بينهن 24 تم اعتقالهن وتعذيبهن حتى الموت ومن بينهن 2507 بنات، ويبلغ عدد النساء المعتقلات قرابة 6500 امرأة، كما تعرضت أكثر من 5000 امرأة إلى الاغتصاب على يد قوات موالية للحكومة السورية.

وأشارت الشبكة إلى استخدام قوات النظام أساليب عنيفة جداً في تعذيب المعتقلين، أودت بحياة 2441 مواطناً سورياً بينهم 82 طفلاً و24 سيدة و51 ممن تزيد أعمارهم على 60 عاماً و107 من الثوار المسلحين.

وأكدت الشبكة في تقريرها وجود عدد هائل من الحالات ممن يقتلون تحت التعذيب لا يمكن توثيقها في ظل التضييق والحرمان من العمل على الأراضي السورية، ما يرشح أن يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير، خصوصاً أن عدداً من المعتقلات تقوم بتعذيب المواطنين حتى الموت ثم رمي الجثث في الأراضي الخالية أو في الأنهار كي تتحلل وتتفسخ وبالتالي يتم طمس معالم الجريمة.

مأساة خفية خلف صور الدمار 200 ألف شخص قضوا بالأمراض المزمنة و650 ألف أصيبوا بعاهات وإعاقات دائمة

قالت «كريستالينا جيورجيفا» من مفوضية «شؤون المساعدات الإنسانية والاستجابة للأزمات» في الاتحاد الأوروبي إن المدنيين في سورية ليسوا فقط ضحايا للبراميل التي تلقيها الطائرات، وتبادل إطلاق النار، بل إن هناك أكثر من 200 ألف شخص كانوا يعانون من أمراض مزمنة، وحرمهم ما يجري في سورية من الحصول على العلاج المناسب حتى ماتوا، فهناك مأساة خفية أخرى تختبئ خلف صور الدمار

وقدرت المفوضية في تقرير لها نشرته الأربعاء الماضي عدد الضحايا في سورية بأكثر من 360 ألف شخص، قضى منهم حوالي 200 ألف شخص بالأمراض المزمنة، وذلك بسبب سوء الرعاية الصحية وشح الإمكانات الطبية، وهو ما يفوق عدد ضحايا القتل المباشر والذين بلغوا حوالي 162 ألف شخص.

وأوضح التقرير أن عدد الأشخاص الذين أصيبوا بعاهات وإعاقات دائمة نتيجة الاقتتال حوالي 650 ألف شخص، وأن أكثر من نصف الأطباء السوريين قد غادروا البلاد منذ ثلاث سنوات، وهو ما أدى إلى سوء الرعاية الصحية، بحيث تفشى «شلل الأطفال» إضافة إلى أمراض معدية أخرى، مثل «الحصبة» نتيجة تعطل برامج التلقيح.

ودعت المفوضية في تقريرها على الالتزام ببنود القرار 2139 الصادر عن الأمم المتحدة والقاضي بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لملايين الأشخاص الذين يعانون داخل سورية، واعتبرت أن حرمانهم من تلك المساعدات هو «جريمة» بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

144 مليار دولار حجم الخسائر الاقتصادية في سورية بسبب توقف التصنيع وهروب رؤوس الأموال ونسبة الفقر وصلت إلى مستويات كارثية

قدرت الأمم المتحدة خسائر سورية الاقتصادية بنحو 144 مليار دولار، نتيجة توقف التصنيع وإغلاق الشركات والأعمال، وهروب رؤوس الأموال، وأعمال النهب والأضرار الناجمة عن الأحداث التي تشهدها.

وقالت الأمم المتحدة في تقرير أصدرته الأربعاء الماضي بالتعاون مع المركز السوري لبحوث السياسات بدمشق: أن نسبة الفقر في سورية التي كانت يوما ما دولة يصل حجم اقتصادها السنوي إلى 67 مليار دولار، وصلت حالياً إلى مستويات كارثية، وتحولت إلى دولة شعب فقير يعاني من الدمار والفقر، حيث تسعى الغالبية العظمى منه حاليا للحفاظ على السبل الرئيسية لكسب الرزق، وهو أمر لم يعد الكثيرون قادرين عليه.

وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد السوري بغاية السوء، ونظام الرعاية الصحية متداع، والمنشآت التعليمية مترنحة، موضحة أنه بنهاية عام 2013 قدرت الخسائر الاقتصادية الإجمالية منذ بداية الثورة بـ 8.143 مليار دولار، أي ما يقدر بـ ٪276 من إجمالي الناتج المحلي لـ 2010 بالأسعار الثابتة» وكان هناك ثلاثة من بين كل أربعة سوريين يعيشون في فقر، فيما يعيش أكثر من نصف سكانها ال (20 مليونا) في فقر مدقع.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار السلع الرئيسية بشكل كبير للغاية، حيث ارتفع سعر المواد الغذائية اليومية مثل الألبان، والجبن، والبيض بنسبة ٪360 بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بصفة عامة، ومواد التدفئة أو وقود الطبخ بما يقرب من ٪300.

وأوضح أن هناك نحو 2ر67 مليون شخص أو نصف القوى العاملة البالغة خمسة ملايين شخص، بدون عمل، وأن الدين العام ظل في ارتفاع مستمر في 2013، مع استيراد نظام بشار الأسد للنفط والسلع الرئيسية من أجل تخفيف النقص الحاد في الأسواق المحلية والسلع المدعمة، مشيراً إلى أن معظم الدين يأتي من دائنين أجانب خاصة إيران.

المهربون يضخون المحروقات إلى الأراضي التركية بالخراطيم، والجندرمة تغض البصر

■ أيهم سلامة - إدلب

يستمر المهربون في ريف إدلب بتطوير طرقهم في تهريب المواد النفطية إلى داخل الأراضي التركية فكلم يوم حيل جديدة وأساليب مبتكرة يحتالون بها على الجندرمة التركية، فقطع الشريط الحدودي الذي لا يتجاوز الثلاثة أمتار بصحبة بضعة لترات من المازوت والبنزين أثقل جيوب الكثيرين بالمال، فمع كل لتر يسرق من الشعب السوري ويباع خارج الحدود يرتفع سعر المحروقات داخل سوريا وتزداد معانات السوريين، أن المواد النفطية هي المواد الأكثر تهريبا عبر الحدود كونها تحقق أكبر ربح للمهرب الذي يستغل الفرق الكبير في سعر المواد النفطية بين داخل الأراضي السورية وخارجها وخاصة مادة المازوت والذي يعتبر سعرها منخفضا مقارنة مع سعر هذه المادة داخل الأراضي التركية.

المهربون يطورون طرقهم في التهريب

يلاحظ جميع المسافرين إلى الراضي التركية عبر القرى الحدودية في ريف إدلب عمليات التهريب التي لا تتوقف لا ليلا ولا نهارا ويرون السيارات المحملة ببراميل المازوت والصهاريج المليئة بالمحروقات والتي تتجه إلى الحدود لكي تهرب، ويستمر هؤلاء المهربين باختراع طرق تهريب جديدة يحتالون بها على حرس الحدود التركي أو ما يسمى (الجندرما) ومن احدث الطرق التي أخترعها المهربون هي أن يرمي المهرب من الطرف السوري خرطوما طويلا إلى الجهة المقابلة من الحدود السورية قاطعا الخندق المحفور بقرب السياج الشائك ويكون هناك مهربون آخرون في الطرف المقابل يمسكون بالخرطوم ليبدأ بعدها ضخ المحروقات من الطرف السوري إلى الطرف التركي، حيث يتمكن المهربون من خلال هذه الطريقة بتهريب كميات كبيرة من المحروقات دون بذل أي مجهود يذكر، ناهيك عن البراميل التي تهرب على ظهر البغال يوميا والبيدونات المليئة بالمازوت التي يقوم بتهريبها أطفال صغار أو شبان جدد في باع التهريب.

تهريب نفط سوريا بالتعاون بين المهربين وبعض الأتراك

نسبة كبيرة من أبناء القرى الحدودية في إدلب أصبحوا يعملون في تهريب المحروقات، هذا العمل غير أحوال الكثير منهم فحالة من الغنى المفاجأ لوحظت على الكثير من أبناء القرى الحدودية، ويقول لنا أبو وائل وهو من أبناء قرية دركوش «هناك الكثير من الأشخاص الذين أعرفهم جيدا والذين كانوا يعملون بالزراعة وأحوالهم المادية كانت متوسطة والبعض الآخر منهم كانت أحواله معدمة، ولكن بعد أن سيطر الجيش الحر على الحدود السورية التركية توجهوا للعمل بالتهريب فتغيرت أحوالهم وأصبح لديهم سيارات وقصور وأصبحوا صاحبي أموال وسلطة، واشتروا أسلحة وذخيرة لكن هؤلاء ليس لهم علاقة بالجيش الحر أنما حملوا السلاح لكي يحموا أنفسهم فقط»

جزأ المهربون في ريف إدلب عملية التهريب إلى عدة مهام كل مجموعة تتكفل بمهمة، فمنهم من يتكفل بشراء المواد الخام من المحافظات الشرقية ويأتي بها إلى القرى الحدودية ومجموعة أخرى تتكفل بمعالجة هذه المواد في محطات التكرير والمعالجة والتي تحول النفط الخام إلى مازوت وبنزين جاهز للاستعمال، ليأتي بعدها دور المهربين الذين ينقسمون إلى قسمين قسم من المهربين يتكفل بتهريب المحروقات إلى داخل الأراضي التركية والقسم الآخر يستلمها داخل الأراضي التركية ويقوم بتصريفها بمساعدة من أحد الأتراك، وبعد انتهاء عملية التهريب بنجاح تتقاسم جميع المجموعات المرابح الكلية، كما يتعامل كل مهرب مع أحدى الكتائب المقاتلة بالمنطقة لكي تؤمن له الحماية مقابل مبلغ مالي محدد، ويقول أبو منير وهو من أبناء قرية زرزور «لا يسمح هؤلاء المهربين لأي أحد أن يهرب لتر واحدا من المازوت ألا عن طريقهم لكي يأخذوا منه المال، حيث يعتبر هؤلاء المهربون إن الحدود أصبحت ملكهم كونهم هم من يحملون السلاح ويحمون الحدود، وهم بالحقيقة مستعدون لأن يقدموا حياتهم لكي لا تخرج الحدود عن سيطرتهم كونها تدر عليهم الملايين».

الكتائب المسيطرة على آبار النفط هم أكثر المستفيدين من عمليات التهريب

نوع آخر من المستفيدين هم الكتائب والفصائل المسلحة التي تسيطر على الآبار النفطية في المناطق الشرقية وأن هذه الكتائب هي المصدر الوحيد الذي يبيع المواد النفطية للمهربين الذين يوصلونها إلى القرى الحدودية عبر طرقات خاصة خصصت للتهريب بعيدة عن أعين الكتائب الإسلامية التي تحارب عملية التهريب وتمنعها بشكل نهائي، فراس كان يعمل سائقا مع أحد المهربين وقال «أن أكبر المستفيدين من عمليات التهريب هم الكتائب المسيطرة على الآبار النفطية، حيث يكسبون كل يوم مبالغ هائلة دون أن يخسروا شيئا، فمن كثرة الأموال التي يحصلون عليها يوميا لا يستطيعون عدها فيقوم البعض بتقدير المبلغ المدفوع عن طريق وزنه فكل سبعمائة غرام من الأوراق النقدية من فئة الألف ليرة هي مليون ليرة سورية».

هناك بعض الكتائب التي تقاتل في ريف إدلب ادعت أنها سوف تحارب المهربين وتوقف التهريب فنصبت حواجز لها على الطرق التي يسلكها المهربون وأصبحت ترسل دوريات على الشريط الحدودي، وحصلت عدة اشتباكات مع المهربين، لم يدم هذا التشديد طويلا ولم يحقق نتائج تذكر فبعد فترة تفاجأ الأهالي أن هذه الكتائب التي أدعت أنها سوف تحارب المهربين أصدرت قرارا تفرض فيه نسبة على كل لتر من المازوت يراد تهريبه ليعود الوضع طبيعيا خلافا إلى أن هذه الكتائب أصبحت تقاسم المهربين ربحهم، ألا أن بعض الكتائب والألوية الإسلامية الأخرى كحركة أحرار الشام وجبهة النصرة مازالت تلاحق المهربين وتمنعهم من التهريب ولكن انشغالها هذه الكتائب ماخرا بالمعارك وحربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أفسح المجال للمهربين، ويقول أبو نزار وهو أحد المقاتلين في حركة أحرار الشام «أن جميع المهربين ينخرطون بكتائب الجيش الحر لكي يحموا أنفسهم ونحن يصعب علينا التمييز بين المقاتل والمهرب، وإننا حاليا نتجنب الدخول بصراع ومواجهة مباشرة مع المهربين لان معركتنا معهم لن تكون سهلة كون أعداهم كبيرة ولديهم سلاح وعتاد وذخيرة ونحن لدينا أولويات أخرى في القتال»

الخـذلان الكبيـر..

سلسلة تنشرها سوريتنا عن كواليس وحدة تنسيق الدعم (3)

اذ تنشر سوريتنا هذه السلسلة من الوثائق والمعلومات حول وحدة تنسيق الدعم التابعة للائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة، فإنها تضع بين يدي السوريين جزء يسيراً للغاية من ملفات فساد وإهمال وتقصير جرت بحق الشعب السوري طوال أشهر، في أكثر مراحل تاريخه احتياجاً وقسوة ومرارة، وتؤكد سوريتنا على أنها لا توجه الاتهامات ولا تسيء لأي شخصيات طبيعية أو اعتبارية، وإنما تنشر ما وردها من معلومات، من دون تحليل أو أحكام مسبقة أو رأي من قبلها، وتشير إلى أنها تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف التي ستذكر خلال السلسلة، وتؤكد أيضاً أن توقيت النشر جاء وفق موعد وصول المعلومات إلى الجريدة وهو منعزلاً تماماً عن أي أحداث سياسية أو عسكرية أو تحالفات تتم او تمت بذات توقيت النشر، وفي ذات الوقت تقدم سوريتنا إلى وحدة تنسيق الدعم أو أي جهة أخرى تابعة للإئتلاف الوطني أو غيره حق الرد كاملاً ضمن معايير الصحافة والإعلام بعد انتهائنا من نشر هذه السلسلة.

■ جمع المعلومات وتحليل الوثائق فريق سوريتنا

كانت وحدة تنسيق الدعم قد تعرضت لأكبر هزة منذ إنشائها وهي المتمثلة في الإضراب الذي قام به خمسة وعشرون موظفاً من كادرها، إثر ذلك اجتمع رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة أحمد الجربا بفريق عمل الوحدة من مضربين وإدارة، واتخذ قراراً كان من المفترض أن يحول في عمل الوحدة وينهي حالة الفساد المستفحلة بها، والتي كانت السبب الرئيسي للإضراب.

وكما أشارت وثائق سوريتنا في جزء سابق من هذه السلسلة فقد عين الجربا أسامة قاضي مديراً تنفيذياً للوحدة مبعداً الأتاسي بشكل أو بآخر عن إدارة الوحدة.

منصب المدير التنفيذي ظهر للمرة الأولى بشكل علني مع تعيين اسامة قاضي، رغم أن وثائق أخرى تذكر المنصب في إطار حديثها عن وسام طريف ورائد بديوي وذلك قبل تعيين القاضي بأشهر، سرى التفاؤل بين من تبقى من موظفين الإضراب على رأس عمله حيث كان القرارات قد أقالت أثنين فيما قدم أثنين آخرين استقالتهما من العمل، تفاؤل لم يدم طويلاً فسرعان ما تكشف الوثائق أن القاضي لم يفلح بشكل مقصود أو غير مقصود على الحد من الفوضى وسوء الإدارة والفساد الذي اشتهرت به وحدة تنسيق الدعم.

اجتمع القاضي في اليوم الثاني لتعيينه مديراً تنفيذياً مع موظفي الوحدة ومدراء الأقسام، والتقى بالجميع قبل أن يسافر، وهو كثير التنقل بين دبي وغازي عنتاب لمدة أسبوع كامل، ثم عاد وبقي على رأس عمله لمدة أسبوع، وكان قراره الأول يقضي بإعادة تصميم مكتبه الشخصي مع الحمام الخاص به ومكتب السكرتاريا الخاص به، أسوة بمكتب منظمة تركية كان قد زارها في أنقرة وأعجب بالتصميم الداخلي فيها، وأسس مكتباً فاخراً يحتوي على الأقل على 13 لوحة منتقاة بعناية لأهم الفنانين، بالإضافة للأثاث الفاخر، وتزامن هذا مع اختفاء كامل للرئيسة التي غدت فخرية للوحدة سهير الأتاسي.

القاضي الذي يحسب على جماعة الإخوان المسلمين، كانت أغلب قراراته تتسم بالتقلب الشديد، بناء على توجيهات تصله من تنظيم الإخوان الذي يقرر لأي المناطق تتوجه الإغاثة ولأيها تقطع أو تقنن، فيما أيضاً تشير الوثائق إلى أن ما كان يتبعه ممن يودون تغيير القرارات الخاصة بالمشاريع أو حتى بالتعيينات الصغيرة تتم عن طريق "الهمس الدائم في أذنه" إذ طالما تمكن بعض موظفي الوحدة من التأثير المباشر في قراراته عبر الإصرار وإعادة فتح الموضوع مراراً، رغم أن القاضي يكون قد أتخذه بالفعل قبل أن يعود عنه بناء على ذلك.

صرف القاضي مبلغ 12000 دولار كمصاريف سفر له ولعائلته خلال تنقله بين عنتاب ودبي، الوثائق تشير إلى أن القاضي لم يعد هذه المبالغ إلى الوحدة.

وتشير الوثائق إلى مبلغ 18000 ألف دولار بقيت في حساب القاضي الشخصي من منحة قطرية وصلت للوحدة، كان المبلغ قد صرف بهدف استخراج إقامة خاصة به في الأراضي التركية، المبلغ اختفى أثره تماماً وبناء على وثائقنا فقد بقي وضعه هكذا حتى في الأسابيع القليلة الماضية، رغم أن الإقامة الخاصة بالقاضي استخرجت خلال أربع وعشرين ساعة فقط، فيما كان ولا يزال جميع الموظفين العاملين على الحدود السورية التركية يعانون يومياً من مسألة عدم امتلاكهم لإقامة أو لورقة دخول من المفترض أن تعمل الوحدة عبر قسم العلاقات السورية التركية فيها على استخراجها لهم، ما كان يعرضهم ولحد الآن لعذابات وعنف وإذلال خلال عملهم فضلاً عن الخطر الكبير الذي يرافقهم بشكل يومي.

كما حول القاضي مبلغ 5000 آلاف دولار لصالح المحامي محمد صبرا الذي كلفه الأول بهيكلية عمل الوحدة، تشير الوثائق إلى علاقة صداقة قوية بين القاضي وصبرا وتذكر أن تاريخ تكليف

سلات غذائية ومعونات مكدسة في مكتب الوحدة في الأردن

صبرا بهيكلية العمل في وحدة تنسيق الدعم تزامنت مع الفترة التي لم يستطع فيها الائتلاف تأمين رواتب موظفيه لمدة ثلاثة أشهر، وصبرا هو مستشار في أحد مكاتب الإئتلاف، فما كان من القاضي إلا أن أمن عملاً سريعاً لصديقه عبر هذا التكليف، من جديد لم تظهر الهيكلية لا في داخل الوحدة، ولم تنشر كما تقتضي ضرورات العمل بشكل علني، لكن الوثائق تشير أيضاً إلى أن الوحدة كانت تمتلك هيكلية بالفعل بناء على اتفاق سابق مع شركة استشارية، بالإضافة للهيكليات الخاصة ببعض الأقسام التي تثبت الوثائق وجودها وعدم الحاجة لدفع هذه الآلاف من الدولارات شهرياً على شيء موجود وبأكثر من صيغة، رغم أنه غير معمول بأي منها، فالعديد من موظفي الوحدة لا يعلمون بالضبط توصيفهم الوظيفي أو حتى مهام عملهم رسمياً، ويقومون بعملهم بناء على ما تقتضيه مصلحة تنفيذ المشاريع.

القاضي كان يتواجد على رأس عمله في الأسبوع الأخير فقط من كل شهر، هذا على الأقل في الأشهر الأربعة الأخيرة، فيما كان يقيم في فندق الكونتيننتال المرتفع التكاليف ثم في فندق الديوان وكلاهما من فئة الخمس نجوم، خلال فترة تواجده في عنتاب، قرر اختصار دوامه بهذا الشكل بناء على تململه من ضغط العمل وكثرة ساعات العمل، الفراغ الذي خلفه غياب القاضي ملؤه سريعاً الفريق ذاته الذي كان مسيطراً على رئيس الوحدة سهير الأتاسي، ما سمح ببقاء دائرة الفساد مكتملة وغير قابلة للإغلاق.

تظهر الوثائق التي بحوزة سوريتنا أن سجالاً طويلاً وقع بين القاضي والأتاسي حول من يتواجد في مكتب السكرتاريا، وتشير مجموعة من الرسائل الإلكترونية المتبادلة بين الأثنين أن الأتاسي كانت تعترض على وجود موظفة أصبحت مديرة مكتب القاضي في ذات مكتب مديرة مكتبها، وينشغل كل من القاضي والأتاسي حول صغر المكتب وعدم اتساعه وإعادة تأثيث مكاتب أخرى بتكاليف باهظة لحل هذا الخلاف.

تميزت فترة القاضي كمدير تنفيذي للوحدة بكثرة العقود الموقعة التي تنظم العمل الداخلي الإداري للوحدة، فيما غابت بشكل شبه تام كل المشاريع أو العقود الخاصة بالداخل السوري الذي من المفترض أن يكون الهدف الأول للوحدة، من هذه المشاريع مشروع أتمتة عمل الوحدة في عقد سنعود لتفاصيله في إطار هذه السلسلة لكننا نذكر الآن أن تكلفة العقد الخاص بالأتمتة تجاوزت المئتين ألف دولار ولم ينفذ حتى الآن، واقتطع المبلغ الذي دفع فعلاً للشركة المكلفة بمشروع الأتمتة من منحة قطرية.

من المشاريع الإدارية والخاصة بتنظيم الهيكلية التنظيمية للوحدة التي تذكرها وثائقنا أيضاً أن الوحدة وقعت عقداً مع شركة موارد بشرية "ستاف أريبيا" وهي شركة سورية مقرها في مصر ويديرها إياد الحافظ، وذلك بتكلفة تتراوح بين 30 و40 ألف دولار، بحسب العقد الموقع بين الوحدة والشركة، كان من المفترض أن توضع هيكلية عمل للوحدة وتحديد المناصب والمسميات الوظيفية وتقييم كامل لجميع العاملين في الوحدة، من جديد وبعد مرور سنة على توقيع العقد ودفع قيمته المالية، لم ينفذ العقد ولم يرى أي قسم فيه النور، بل استخدم العقد لتغيير المناصب وفقاً لأهواء شخصية ولما تقتضيه المصلحة الشخصية للمتنفذ، كما ترفع الرواتب وتخفض بناء على تقييمات الشركة الوهمية، فيما عين الحافظ فيما بعد مستشار القاضي الشخصي براتب خمسة آلاف دولار شهرياً دون أي مهام فعلية ينجزها، وعلى الرغم من وجود القسم خاص بالموارد البشرية في الوحدة. بالإضافة لهيكلية أنجزتها وسلمتها تجمع الدبلوماسيين الأحرار والتي كلفت ما يقارب 25000 دولار واعتمدت في فترة الإضراب ثم تم تجاهلها.

لم يعرف الشكل الجديد لإدارة الوحدة لقاء مباشراً بين الأتاسي والقاضي إلا لمرتين فقط، الحساسية بينهما كانت مرتفعة وملاحظة وأخذت طابعاً جعل الخلافات بينهما أولوية لعمل الوحدة، فكل منهما كان له فريقه من الموظفين وينشغل الجميع في الصراع الداخلي قبل أي شيء آخر، فيما تقول معلومات وصلت إلى سوريتنا إلى أن الأبرز خلال فترة القاضي هو حالة أسلمة الوحدة، فأصبح الترحيب بالصلاة ومظاهر التدين هو المحبب لدى الإدارة الجديدة.

مما تذكره الوثائق أيضاً أن القاضي رفع خالد ميلاجي إلى منصب قسم رئيس القسم الطبي، رغم أن ميلاجي تحيط به الكثير من قضايا الفساد والتلاعب فيما يشتكي المانحون من قلة خبرته وعدم كفاءته لمنصبه، وتذكر حادثة اعتقاله من قبل الهيئة الشرعية على معبر باب السلامة بتهم الفساد والسرقة، وتواسط سهير الأتاسي وفريقها لدى المرحوم عبد القادر صالح لإخراجه.

يتبع..

تنوه سوريتنا إلى أنها مستعدة لتلقي أي وجهة نظر أو معلومة أو وثيقة من كافة المعنيين بهذا الملف، وهي مستعدة لإطلاع الجهات ذات العلاقة المباشرة بما نشر على مصادر معلوماتها في حال طالب منها ذلك وبشكل يحمي مصادرها أولا وأخيراً، وتؤكد تمسكها بحق الرد الذي يتمتع به كل اسم أو جهة أو مؤسسة ورد ذكرها ضمن هذه السلسلة.

ملاحظة: حقوق النشر في وسائل الإعلام السورية غير محفوظة، تحكمها فقط أخلاق المهنة، إن وجدت.

تسيب الامتحانات في حلب يمنح الشبيحة شهادات ويدهور مستقبل الطلاب

■ عثمان إدلبي - حلب

يتقدم طلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية إلى الامتحانات في ظل أوضاع سيئة وتراجع ملحوظ في سوية التعليم في معظم المناطق والمحافظات السورية وخاصة في حلب هذه المدينة الذي انقطع طلابها عن المدارس منذ أكثر من عامين ليتقدموا اليوم إلى الامتحانات التي تجريها مديرة التربية في مراكز محددة داخل المدينة هذه المراكز الإمتحانية التي تعمها الفوضى والتسيب الإمتحاني والذي أستغل من قبل شبيحة النظام لكي يحققوا مكاسب مادية عن طريق إدخال أوراق كتب عليها أجوبة الامتحان لطلاب محددين مقابل مبالغ مالية كبيرة كما أستغل البعض من الشبيحة هذه الفوضى لكي يحصلوا على شهادات عن طريق الغش دون أن يبذلوا أي مجهود يذكر، أما أبناء المناطق المحرر الذين حرموا من التعليم والذين لم يستطيعوا التقدم للامتحانات لعدم فتح مراكز امتحانيه تابعة لوزارة التربية في المناطق المحررة كما إن عدم قبول النظام للشهادات التي تعطيها المدارس التي تعلم في المناطق المحررة حال دون قبول طلاب تلك المناطق في الجامعات الحكومية.

قاعات الامتحان في حلب.. قمة الفساد

تكتفي مديرية التربية في حلب بأجراء الامتحانات النهائية لطلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية متخلية عن مهامها التعليمية والتدريسية والتي تكفلت بها المعاهد والمدارس الخاصة والتي تكلف أهالي الطلاب مبالغ كبيرة كونهم أطروا إلى تسجيل أبنائهم في هذه المعاهد الخاصة بعد أن أغلقت مديرية التربية مدارسها في وجه الطلاب والتي أصبحت مأوى للنازحين. فمعظم طلاب الشهادة الإعدادية يخوضون اليوم امتحانات الشهادة الإعدادية دون أن يتلقوا أي درس في أي مدرسة أو معهد معتمدين على جهودهم في الدراسة الفردية، بعد أن شارفت امتحانات الشهادة الإعدادية على الانتهاء أشتكى بعض أهالي الطلاب المتفوقين وبعض الأساتذة من التسيب الإمتحاني الذي خيم على المراكز الإمتحانية هذا التسيب الذي يحدث كل سنة في المراكز الإمتحانية في حلب ولكنه بلغ ذروته في هذه السنة فالشبيحة وعناصر الأمن يتجولون في قاعات الامتحان بحرية مطلقة فالبعض أستغل هذا التسيب وأصبح يعمل في توصيل الأجوبة الإمتحانية لبعض الطلاب مقابل مبالغ مالية، كما يشتكي بعض الطلاب من عدم توفير الجو الإمتحاني الهادئ فضجة كبيرة تعم المراكز الإمتحانية ناتجة عن تجول الشبيحة بين القاعات ونتيجة للخلافات التي تحصل بينهم وبين الأساتذة الذين يمنعونهم من إيصال الأجوبة لطلاب معينين، فأبناء وأقرباء الشبيحة يدخلون الامتحان وينتظرون دخول الأوراق التي كتبت عليها الأجوبة، هذه الأوراق التي يدخلها احد الشبيحة إلى قاعة الامتحان ويوزعها على الطلاب الذين دفعوا له المال وعلى الطلاب الذي تربطهم به صلة قرابة أو معرفة، ويقول الطالب مرهف «أنا أعرف طالبا لم يدرس طوال السنة ولم يشتري كتب الدراسة حتى ولكنه يقول لنا منذ بداية السنة أنه يعتمد على معارفه والده الذي يعمل ضابط في الأمن، ففي الامتحان فرزنا أنا وهذا الطالب في قاعة واحدة ففي كل مادة وبعد نصف ساعة من بداية الامتحان يدخل عسكري ومعه ورقة كتب عليها جميع الأجوبة ويعطيها لهذا الطالب الذي يقوم بنسخها على ورقة الإجابة ويخرج، فهو لحد الآن لم تنقصه أي علامة وأنا الذي درست طوال السنة لم استطع الإجابة على كل الأسئلة، فأين العدل؟».

قاعات امتحانيه خاصة بالطلاب العسكريين

يستغل بعض شبيحة النظام ومجنديه هذا التسيب الإمتحاني لكي يحصلوا على الشهادات الإعدادية والثانوية فاغلب المجندين في الجيش لا يحملون الشهادات ففي السنتين الماضيتين تقدم الكثير منهم إلى امتحانات الشهادة الإعدادية وحصل الكثير منهم على هذه الشهادة عن طريق الغش وبمساعدة من زملائهم الذين استطاعوا أن يدخلوا لهم الأسئلة المحلولة إلى قاعة الامتحان وفي السنة التي تليها تقدموا هم نفسهم إلى امتحان الشهادة الثانوية وحصلوا عليها بنفس الطريقة، فكانت غاية البعض منهم الحصول على الشهادة الثانوية لكي تأهله بأن يحصل على رتبة أعلى في الجيش وكانت غاية البعض منهم أن يدخل الجامعة، فما زالت هذه العادة سارية بين شبيحة النظام ففي هذه السنة وفي ظل هذا التسيب الكبير الذي يخيم على قاعات الامتحان أقبل أعداد كبيرة من العسكريين للتقدم إلى امتحانات الشهادة الإعدادية فعلى حد قول بعض الطلاب هناك بعض القاعات نصف الممتحنين فيها من العسكريين الذين يأتون إلى الامتحان ببزاتهم العسكرية، وقال الطالب أحمد «هناك قاعة في مركز (معهد الإخوة) خصصت فقط للعسكريين ففي مادة الاجتماعيات وزعت لهم أورقة الإجابة فقط دون ورقة الأسئلة وبعد مضي بعض الوقت أتى أستاذ مختص بمادة الاجتماعيات وكتب الأجوبة على السبورة وبدأ العساكر بنقلها»، كما يشتكي بعض الطلاب من الضجة التي يسببها العسكريين المتواجدون مع الطلاب في قاعات الامتحان فأغلب العسكريين غير مكترثين بوجود المراقبين فهمهم الوحيد هو أن يحصلوا على الأجوبة وبأي طريقة كانت، ويقول الطالب سامر «يوجد في قاعتي شبيح متطوع في كتائب البعث وعمرة تجاوز الأربعين سنه وفي المادة الأولى دخل أستاذ وأعطاه ورقة حلت عليها الأسئلة ولكنني استغربت من هذا الشبيح الذي بقي ينظر إلى الورقة ولم يبدأ بنقلها ولكن بعد ربع سعة عرفت السبب الذي جعل هذا الشبيح لا ينقل الأجوبة حيث قام بمناداة الأستاذ واجبره على أن ينقل له الأجوبة إلى ورقة الأجوبة لأنه لا يجيد الكتابة، وأصبح هذا الشبيح يتبع الأسلوب نفسه في كل مادة حتى أنتهى الامتحان وإنني متوقع أن يكون هذا الشبيح من الأوائل مع انه لا يجيد الكتابة».

طلاب المناطق المحررة خارج حسابات مديرية التربية

فمع التسيب الكبير والغش والفوضى التي تشهدها الامتحانات التي تجري في مناطق النظام في حلب يبقى وضع الطلاب القاطنين في مناطق النظام أفضل من وضع طلاب المناطق المحررة، فالنظام لا يكترث بإعداد الطلاب الكبيرة التي حرمت من التعليم ومن الطلاب الذين ضاع مستقبلهم وحرموا من نيل الشهادات التي تخولهم دخول الجامعات الحكومية، فالجامعات الحكومية لا تعترف إلى على الشهادات التي تعطيها وزارة التربية وهذه الوزارة تحصر مراكزها الإمتحانية في مناطق النظام، فصعوبات كثيرة تقف في وجه الطالب القاطن في المناطق المحررة والذي يريد الدخول إلى مناطق النظام لكي يتقدم إلى الامتحانات ومنها خطورة الطريق وطوله والاشتباكات المستمرة التي تجري في بعض الأحياء والقرى والتي تمنع الطلاب من الخروج من هذه المناطق وعدم توفر المكان الذي يجب أن يأوي هؤلاء الطلاب طوال فترة الامتحان، ويقول معن فياض وهو من أبناء مدينة حريتان «حرم أولادي الثلاثة من التعليم فمن المفترض أن يكون اثنان منهم في الجامعة ولكنهم لم يتلقوا أي معلومة من ثلاثة سنوات كما أنهم لا يستطيعون الذهاب إلى المدينة لعدم توفر مكان يقيمون به في فترة الامتحان وخوفا من التدقيق الشديد الذي يقوم به عناصر الأمن على شبان مدينة حريتان، ولكن النظام لا يأبه بمستقبل أبنائنا فهو لو أراد لاستطاع أن يؤمن لطلاب المناطق المحررة سكن في فترة الامتحان كما فعل مع طلاب مدينتي نبل والزهراء في السنة الماضي حيث اخرج الطلاب من المدينة بطائرات الهليكوبتر وأسكنهم في المدينة الجامعية وامن لهم الكهرباء بشكل مستمر ليك يتقدموا للامتحانات».

الاستيطان الأسود في دمشق القديمة

■ جاد الرملاوي - دمشق

مصدر الصورة: علاء غزال | باب توما - دمشق

منذ بداية الثورة السورية وأزمة النظام الحاكم تأخذه باتجاه تصرفات لم تكن مفهومة وقتها، فُسرت بالغباء أحياناً وبالذكاء حيناً آخر، وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على تراكم الأحجار الاسمنتية في شرايين دمشق الرئيسية والفرعية حتى أصبحت تشبه جدران الفصل العنصري الإسرائيلي، فألغى شوارع وساحات وأقام متاريس وغرف إقامة عند كل حاجز وقد خصص بعضها في جزء من الطريق ليمد سجادة من العشب الطبيعي والزهور ليشعرهم ربما أنهم مازالوا في قريتهم، هذا الشكل المقيت هو ليس الأسوأ مما يحدث لهذه المدينة ولكنه الشكل العام للذي أراده النظام، ليس فقط لتبرير ضرورة وجوده مقابل الارهاب، بل لجعل هذه الإغلاقات تصب في فرز عنصري لمناطقه الموالية إلى جزء لا يمكن الاستغناء عنها، وأجزاء أخرى يمكن الاستغناء عنها في حال اضطر لقيام بتضحيات من أجل البقاء أطول فترة ممكنة.

أبو الوليد صاحب دكان في القباقبية الملاصقة لجدار الجامع الاموي يهمس في أذني ونحن نجلس على كراسي القش عند باب محله «عمي هدول بدن يغيرولنا دينّا».. ثم يرفع رأسه وبصوت عالي.. بس فشروا نحنا صاحينلن «..

فهو يرى الاسوأ في ما حدث، ومازال يحدث لدمشق التاريخية من طمس للهوية الاجتماعية لقاطنين دمشق القديمة، بما يشمل كل ما هو داخل السور القديم لعاصمة الامويين، فلم يعد المشي في دمشق القديمة ممتعاً أو مريحاً، حتى للمقيمين فيها، فلا يمكن أن تتعدى حارتين دون أن تشاهد رجالاً بعمائم سوداء غريبة يتجولون مع حراسة مرافقة أحياناً، مع إنه لا يمكن ان تجد زاوية واحدة من كل الحارات لا يقف فيها أحد مسلحين النظام مرتدياً سلاحه مع كامل الإضافات الضرورية، بعضهم يقوم بإخفاء سلاحه بكيس من جلد أو قماش ملفت للنظر، ويده مختفية داخله باستمرار في محاولة فاشلة للتخفيف من المظاهر المسلحة، رغم أن الحاجز العسكري لا يبعد عنه سوى بضعة أمتار فقط.

يسهب أبو الوليد في الحديث عن تنوع مظاهر التشيع ومنها الاختفاء بالحلة العسكرية، بحيث لا يمكن للعين أو للعقل أن يخطئاها، فتتميز الحواجز التي تحيط بدمشق القديمة وداخلها بأن معظم مرتزقة النظام القائمين عليها يضعون على بذاتهم العسكرية شعار حزب اللّه أو طابع «لبيكي يا زينب»، مع وجود لحواجز يختلف فيها شكل اللباس الموحد وملحقاته وفي شكل عرض السلاح وفي أماكن أقرب لتجمعات عائلات الشيعة المقاتلين أو مفارق الطرق التي توصل إليهم، ليدل هذا على اختلاف الانتماء لهذه المجموعات، دون موارية لصور حسن نصر اللّه أو الرموز الإيرانية وبالتالي في القائد والولاء، هؤلاء تراهم في بقية حواجز دمشق ولكن بنسبة أقل بكثير وبرتب أعلى».

يقاطع أبو مكسيم أبو الوليد وهو الجار الأقرب لمحله «ماذا يفعل هؤلاء الغرباء هنا؟ ولماذا يتعاطف معهم بعض أبناء طائفتهم وهم جيراننا؟ هل يحاربون قذائف الهاون التي للآن لم يكشفوا عن مصدر إطلاقها أو يفعلوا شيئاً لمنعها؟ أم يحمون العتبات المقدسة من أهلها، وهل تعرضت المقامات الشيعية في دمشق أو غيرها في سوريا لأي تخريب قبل هذه الحرب حتى تسبى زينب الآن؟ لماذا لا يتوجهون لقتال « التكفيريين « الذين يبعدون عنهم بضع كيلومترات، أم لا يستطيعون سوى التسمّر في مكانهم يحصون ضربات المدفع من قاسيون، وإطلاق الرصاص احتفالاً عند أي ذكر للأسد؟»، هل يخاف مسيحيو دمشق الآن مما لم يخافوا منه طوال أكثر من ألف وأربعمائة عام، يخافون ممن هم محاصرون منذ أكثر من عام ونصف بلا ماء او كهرباء ومع ذلك مقتنعون أنهم من يمطر مناطق تجمع المسيحيين خاصة بقذائف الهاون ببذخ متخم دون النظام الذي يحاصرهم، وهم بالأمس القريب كانوا يعيشون معا بدون هذا الخوف وقبل وجود «بسطار» القائد الخالد فوق رؤسنا جميعاً.

يجيبه جاره أبو الوليد دون أن يوقف انشغاله بقطعة موزاييك يعمل بها: «لم يكن التشيع في سوريا ملحوظاً في عصر الأسد الأب، فلم يسمح بها لعلمه بأطماع حلفائه الإيرانيين في المنطقة، ومظاهره كانت مخفية بالقدر الكافي لنكرانه، أما في عصر الأسد الابن فقد انتشرت الحسينيات وكثرت حملات التشيع في أطراف المدن المهملة حيث الفقر يأكل العقل قبل الجسد، كانت تسري عملية التشييع بهدوء حفاظاً على الاستقرار العام ومنعاً لإثارة مواضيع غير مرغوب بإثارتها، مع أن الكثير من السوريين يعلمون بأمره ولكن يتجنبون الكلام في الموضوع لأنه يودي إلى ما لا تحمد عقباه، ومع تصاعد الثورة أصبح الإفصاح عن مظاهر الاستيطان الأسود من قبل أفراد النظام أسهل فأسهل حتى أصبح يناصف المشهد الدمشقي إن لم يزد عنه».

يعود وجود الشيعة في دمشق منذ مراحل التاريخ الإسلامي المبكرة، فهم ينتمون لذات النسيج الاجتماعي الذي ينتمي إليه جميع الدمشقيون من يهود ومسيحيين ومسلمين، نسيج متناغم في الشكل العام، متميز عن باقي المدن السورية بخصوصية كل دين واختلاطهم الواسع، لكن يرى الكثيرين أن ما يحدث منذ سنتين يهدد بتشويه مستقبل دمشق السكاني، وخاصة بعد خروج الكثيرين خوفاً على حياتهم وحياة أبنائهم من القتل والاعتقال والاختطاف ليتركوا مكانهم للون أسود غريب.

أبو سعيد صاحب محل في البزورية قام بنكزي حين مر شابان بجانبنا يتكلمان مزيج من لهجة عراقية ولبنانية واضحة، أحدهما مدني والآخر بلباس عسكري نظيف ومكوي ومرتب بشكل لافت، معدلا سلاحه الذي على كتفه كل قليل دون اكتراث لقطع الأسلحة والذخائر التي تملأ بدلته العسكرية وعينيه ترقب بكل تعالٍ وفخر نظرات من حوله، فلا يستطيع أبو سعيد منع نفسه من مقاربتهما بصورة المستوطن الإسرائيلي المستفزة والوقحة، أحاول إبعاد هذه الفكرة عن رأسه، ورأسي، حتى يعود بقوله «كلاهما لن يتردد بقتلنا حين يعلم أننا نطالب بعودة الحقوق والأرض لأصحابها».

ليس أبو سعيد فقط الذي تضررت تجارته من سوء الأحوال والاحتكار الجديد، بل حاله كحال كثير من تجار دمشق ممن ورثوا التجارة عن أسلافهم، يقول أبو حسن أحد تجار الجملة في العصرونية «لم يتركز استيطان الغرباء في المدينة القديمة فحسب، لكنه امتد ليشمل كل دمشق بشكله الاقتصادي، فما تزال المشاريع الكبيرة تقام لحساب أشخاص غرباء لبنانيين أو عراقيين أو حتى إيرانيين، كبناء مجمع مطاعم بكلفة تتجاوز المليار ونصف ليرة سورية في إحدى ضواحي المدينة، أو مطعم آخر أعيد تأسيسه بكسوة فاخرة مقابل هيئة الامداد والتموين للجيش السوري التي استُهدفت أكثر من مرة بقذائف الهاون والسيارات المفخخة، والعديد من الاستثمارات التي تبدو عبثية في ظل الوضع الحالي للمدينة، وهذا لا يتفق مع كون رأسمال جبان إلا إذا كان هذا تبيضاً للأموال المنهوبة، وضخاً لبعض الحياة في الجسد المنهك للمدينة ليتثنى للنظام الاستمرار ضمن الشكل الطبيعي لوجوده، إعلامياً على الأقل».

كما يؤكد أبو حسن الموظف في مديرية اقتصاد دمشق بعودة متسلقين ممن كان يُحسبون على النظام، وهربوا حين تعارضت مصالحهم المادية معه، وعادوا مع وعود بميزات خاصة لهم دون غيرهم في فرص الاستثمار مع رحيل معظم رؤوس الأموال المستقلة إلى الخارج، عودة هؤلاء بمثابة واجهات جديدة وأمثلة عن نجاح من يرضى عليه النظام ويعود لحضن الوطن، فالنظام يرى فيهم متكأ وهم يرون فرصة أخرى لمزيد من الثراء، ليستمر الإطباق المحكم اقتصادياً على دمشق مع التغيير في الهوية الاجتماعية للقاطنين.

الجميع ممن قابلت في دمشق وريفها مواليها ومعارضيها يقولون ويفعلون في ما يرونه الحل، فالحل الوحيد على المدى القريب والمتوسط هو البقاء على قيد الحياة على هذه الارض سواء كان اختياراً أو اضطراراً، والبقاء يعني التأقلم، والتأقلم يعني الاعتياد، اعتاد الدمشقيون أي شيء وكل شيء حتى الموت للبقاء، لم يكن هذا سهلاً أو سريعاً، فقد تدرجوا على خسارة الكثير من المشاعر التي لم تعد تعنيهم بشيء، حتى الموت الهائج في المجازر يمر على السهرات الدمشقية بلحظة صمت تتلوها تنهيدة وانتهى، ربما لن يعودوا كما كانوا أبداً ولكن يبقى أملهم بالسوريين في المنفى أن يعودوا بحقائب ملئى الأمل.

التغيير الديمغرافي القسري في سوريا
التشيّع كمشروع سياسي

■ ياسر مرزوق

ملاحظة هامة قبل قراءة الملف، لابد لنا من توضيح أن التشيع المقصود في ملفنا اليوم هو التشييع القسري والاستيطاني والمرتبط بتغيير الخارطة الديمغرافية السورية وأبعاده السياسية، وليس القائم على الحرية الدينية والفكرية والاختيار المقدسة عند البشرية جمعاء.

على عهدة الأساطير فإن أمواج البحر تلقي على شطآنه بقماقم تغري بشيء في داخلها، ثم تكون المفاجأة أن كل قمقم منها مختومٌ على مارد من نار، وما إن ينكسر الختم عن القمقم حتى يندفع خارجاً منه عفريت من الجن يسد فضاء الأفق هولاً وشراً مستطيراً، وعلى يد نظام الأسد وداعميه انطلق المارد من محبسه دون فرصة حقيقية لتطويعه أو للسيطرة عليه مما ينبئ بسيول من الحمم الملتهبة، وشلالاتٍ من الدم المهدور، وأكوام أشلاء آدمية ممزقة ومطحونة.

والقمقم الذي فتحه الأسد أخيراً أو أعلن عن فتحه هو العبث بديمغرافية البلد عبر توطين الشيعة ونشر التشيع في سوريا والوصفة السحرية في السير على غير هدىً نحو الهاوية الايرانية يتكفل بها المكتب الاستشاري القومي التابع مباشرةً للرئاسة بحسب «محمد عمر» المسؤول المنشق أخيراً عن وزارة الادارة المحلية في سوريا، أما مكونات الوصفة أن يدخل حزب اللّه الطائفي ويحرر منطقةً من أهلها، يتبعه جيش النظام لالتقاط الصور، يدخل بعده جيش الدفاع الوطني ليمارس التعفيش وهو مصطلح خاص بالحالة السورية يعني النهب والسرقة برعاية النظام وتحت أعين رجالاته، وتتم الصفقة بإعطاء حزب اللّه 40٪ من الأراضي المحررة لاستملاكها واستثمارها، ولتكتمل خيوط اللعبة يعمد النظام إلى حرق السجلات المدنية والعقارية، وتهجير السكان الأصليين، وإلغاء العمل بقانون الإيجار لعام 2006 بحسب صحيفة البعث الحكومية، وبذلك يستبدل الأسد شعبه ويسكن العراقيين والايرانيين القتلة في بيوت المواطنين وأراضيهم الزراعية في عمليةٍ تذكرنا بالترانسفير الذي مارسته الصهيونية مع الفلسطينيين.

في ملفنا اليوم قراءة لجريمة الأسد الكبرى بحق السوريين، والتشيع الذي نعنيه في ملفنا لا يندرج تحت باب حرية العقيدة، الأهم بين الحريات العامة، بحيث يحق لأي شخص أن يختار الدين أو المذهب الذي يراه في علاقته بربه سبحانه وتعالى، وبطبيعة الحال فإنه مسؤول أمام اللّه عن خياره هذا. على هذا الأساس يتباين الناس في عقائدهم ومذاهبهم، سواء التي ورثوها عن آبائهم، أو التي انتقلوا إليها بملء اختيارهم، لكن الأمر يأخذ طابعاً مختلفاً عندما تشرف دولة ما على مشروع ديني، مستغلة كونها سلطة، ومستفيدة من حاجات معينة لدى الشعب، وذلك بهدف تغيير عقائد الناس، وتبديل مذاهبهم. عند ذلك يخرج الموضوع عن إطار الحريات الشخصية، ليدخل في عداد الملفات السياسية.

عن الثورة الايرانية

بعد الثورة الإسلامية في ايران خاب أمل من كانوا يظنون أن المسلمين الشيعة سوف يقومون بالإصلاح الديني للإسلام الذي عزفت عنه الأكثرية السنية، تبعاً لموقعهم الأقلي في عموم المنطقة ولحس العدالة لديهم الناجم عن تضررهم المزمن من السلطات ومن توزيع الثروات، فضلاً عن حراكهم الاجتماعي الملحوظ، إلا أن الثورة الايرانية أكدت كم أن اضطلاع الجماهير المهتاجة بالأدوار العامة، إنما يحقن الأديان بالخرافات العامية، أو يزيد جرعة الخرافة الكامنة أصلاً في تلك الأديان، لا بل يستدل من الحركات السياسية النضالية الشيعية، إذا ما درست على نطاق المنطقة ككل، أن أحد هواجسها الدافعة والمحركة كان إرجاع الشيعة عن الشوط الذي قطعوه من التحديث حتى ذلك التاريخ، يصح ذلك في إسقاط نظام متغرب على علاته كنظام الشاه في إيران أو تراجع قوى اليسار الماركسي التي استقطبت في ايران والعراق ولبنان قطاعات واسعة من الشبيبة الشيعية.

لقد عبرت الثورة الإيرانية عن تنامي قوة الأصوليين عن توسع الرغبة في إخضاع الحياة الحديثة للدين وإملاءاته، الثورة التي قامت بعد 190 عاماً من الثورة الفرنسية، لم تكن انتصاراً لمبادئ الحرية والعدالة والمساواة، ولا لإبعاد رجال الدين عن الحياة العامة، على العكس تماماً، عززت تلك الثورة النظرة السحرية إلى العالم مثلما عززت التراتبيات الجامدة على أنواعها، هكذا حكمت رجال الدين بالحياة العامة ليس فقط لأنهم من قادوها بالتحالف مع طبقة تجار البازار في المدن، بل أيضاً بسبب نظرية « ولاية الفقيه » التي طورها الخميني وجعلت منه حاكماً مطلقاً شبيهاً بباباوات روما في عصور الظلام، كذلك أقامت هذه الثورة هرمية غير مسبوقة في إحكامها، يحتل الرجال بموجبها موقع السلطة على النساء، والمسلمون على غير المسلمين، والشيعة على غير الشيعة، والمحليون على الأجانب.

وقد عمدت الثورة الايرانية على تصدير الثورة لمختلف أرجاء الوطن العربي، إلا أن الحرب العراقية الايرانية التي أرهقت المنطقة أوجبت على الملالي في طهران إعادة النظر في التكتيك والعمل على تصدير الثورة بصورتها السوداء التي نقلناها، عبر القوى الخفية والناعمة وهو ما تجلى لاحقاً في لبنان والعراق واليمن وسوريا والخليج العربي، وامتد الأخطبوط الإيراني بشكل وقح دعا المرشد الإيراني عند اندلاع الثورة للتصريح أمام زائريه.: « تكون سورية كما كانت «قبل الأحداث » أو لن تكون لأحد ».

حافظ الأسد والتشيع

مع استلام الأسد الأب لمقاليد السلطة انتقلت سوريا من الدولة الوطنية إلى نموذج الدولة الأمنية الوجه الآخر لجمهورية الشرعية الثورية وهذا ما حصل بتصفية حافظ الأسد لزملائه في الحزب وما سمي ثورة وإبادتهم ما بين جريح وسجين مات في السجن.

في كتابه «حافظ الأسد والصراع على الشرق الأوسط » يذكر باتريك سيل ما يلي: « طرح السؤال إذا ما كان من المشروع أن يسمى العلوي مسلماً، ولحل هذه المعضلة، لجأ الأسد إلى صديقه الزعيم الشيعي المتنفذ، الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان، الذي أصدر فتوى بأن العلويين حقاً طائفة من المسلمين الشيعة وهكذا أزيح العائق الديني أمام رئاسة الأسد ».

استغل الأسد الأب البعد الطائفي لبلورة تحالفٍ مع الايرانيين، صحيح أن العلويين في سوريا، ممن يمسك أفرادٌ منهم بمقاليد السلطة، هم انشقاق في الأصل عن الشيعة الإثني عشرية التي تنتمي إليها أغلبية الايرانيين، إلا أن هذا الاختلاف لا يلغي إحساساً مشتركاً ومراجع مشتركة حيال الأكثرية السنية في العالم العربي، مما أتاح الفرصة لمشروع التشييع في سوريا، الذي ارتكز أساساً على الطائفة العلوية، باعتبار أن الطائفة العلوية معزولة لجهة الانتشار، ومن شأن ربطها بالطائفة الشيعية الإثني عشرية تقوية سلطة آل الأسد، التي تحمل فكر البعث في الأساس، كما كان السماح لانتشار التشيّع أحد بنود الحلف الاستراتيجي للنظام السوري مع النظام الإيراني، وقد كان الخلاف العلوي ـ الشيعي عاملاً سلبياً في هذا الحلف، الأمر الذي جعل النظام السوري مشجعاً لجهود التشييع الإيرانية في الأوساط العلوية في سوريا.

بدأت حركة التشيع في سوريا مع العلامة عبد الرحمن الخير، إلا أنها لم تأخذ بعداً ممنهجاً إلا مع جميل الأسد شقيق حافظ الأسد الذي أسس « جمعية الإمام المرتضى » مطلع الثمانينيات الماضية لأسباب مافيوية مذهبية مركبة، حيث كان همه الأساسي التربح والتكسب من خلال الحصول على أموال إيرانية بذريعة تمكين أعضاء جمعيته، لاسيما العلويين منهم، من أداء فريضة الحج رغم أن العلويين، كما الإسماعيليين، لا يؤدون هذه الفريضة لحجج فقهية وتاريخية مختلفة، بعضها يتصل بأن الحجر الأسود الموجود اليوم ليس الحجر الأسود الأصلي الذي أخفاه القرامطة، وبعضها الآخر ينطلق من اجتهاد فقهي يرى أن الحج والدوران حول الكعبة هو طقس وثني صرف.

وقد ابتعثت هذه الجمعية مجموعات من العلويين إلى إيران لدراسة المذهب الإثني عشري، وبعد عودتهم إلى سوريا نشروا العقيدة الشيعية بين زملائهم العلويين، وبنى جميل الأسد حسينيات في الجبال، حيث لم يكن هناك من قبل سوى أضرحة علوية، ومن أجل جعل التشيع أكثر قبولاً لدى الناس هناك عين شيخاً شيعياً كإمام لمسجد الزهراء العلوي في مدينة بانياس على الساحل السوري، وانتشر مفهوم إجلاء الهوية الدينية للعلويين، أي إعادة الطائفة العلوية إلى الشيعية الإثني عشرية. على يد الشيخ العراقي الايراني الأصل حسن الشيرازي الذي قتل في لبنان عام 1981، على يد المخابرات العراقية.

وعلى الرغم من أن حافظ الأسد حافظ كان على تحالف استراتيجي مع إيران، إلا أنه لم يسمح لمبادئ الثورة الإيرانية بالتغلغل في سوريا، وفي الواقع قام بحزم بتقييد النفوذ الإيراني، وفي

غرافيتي على أحد جدران بيروت شطبت فيه «الموت ولا المذلة» ووضع بدلاً عنها «يا حسين» | الصورة لـ مناف عزام

عام 1984 ومع تصاعد الصراع على مراكز القوى بين آل الأسد قام حافظ الأسد بحل الجمعية المذكورة وحظر نشاطها قانونياً بقرار من رئيس مجلس الوزراء آنذاك عبد الرؤوف الكسم، كما أمر باعتقال أحد أطباء الأسنان العلويين المتشيعين في طرطوس، المهلب حسن، وبمصادرة كل المطبوعات والمنشورات التي كان يتولى إحضارها من إيران، وأمر بعدها بتصفيته داخل السجن.

بعد استتباب الأمر للأسد طلب الأخير من آية الله محمد حسين فضل الله، أن يعمل في سوريا. افتتح فضل الله مكتباً في حي السيدة زينب في دمشق، وبدأ التلفزيون السوري لاحقاً ببث برامج للمبشر الشيعي العراقي عبد الحميد المهاجر، وطيلة حكم الأسد الأب لم يكن للسفارة الايرانية دور معلن في نشر التشيع.

بشار الأسد والتشيع

عندما أصبح بشار الأسد رئيساً، بدأ التوازن الذي وضعه حافظ الأسد بخصوص النشاط الإيراني بالانهيار، وكان وصول بشّار عاملاً حاسماً في رفع أيّة قيود على النشاط الشيعي الإيراني في سوريا بالشكل الذي يحلو لهم، وقد بدا واضحاً أنّ التشيع بات مشروعاً سياسياً فاقعاً، يعبر عنه الانتشار الواسع للحوزات العلمية، وتأسيس مراكز تشييع، واحتلال الشيعة للمقامات السنية، كمقام السيدة زينب، والسيدة رقية، والسيدة سكينة بنت علي، وعمار بن ياسر « حيث قدمت الحكومة السورية مقبرة أويس القرني في الرقة حيث دفن الصحابي عمار بن ياسر كهبة للحكومة الإيرانية. وبني على أطلالها مركز شيعي وجامع كبير اسمه مقام عمار بن ياسر وبات مركزاً للتشيع «. ومحسن بن الحسين، وزين العابدين، وحجر بن عدي، حتى أن انتشار الحوزات ارتفع خلال ولاية الأسد الأولى بما يعادل ما تم إنشاؤه خلال ربع قرن، وعلى سبيل المثال أنشئت في عهد بشار 12 حوزة علمية و3 كليات دينية شيعية في منطقة السيدة زينب في دمشق، كما رُخصت أول جامعة إسلامية شيعية عام 2003. ورغم أن التعليم الشرعي في سوريا يخضع لإشراف وزارة الأوقاف السورية، فإن الحوزات العلمية باتت بإشراف جهاز جديد اسمه "مديرية الحوزات العلمية"، اعتباراً من العام 2005.

في عهد الأسد الابن زالت الضوابط أمام انتشار نظرية ولاية الفقيه، والفهم الفارسي للشيعة، وفي عام 2006 تم توقيع معاهدة دفاع مشترك بين طهران ودمشق، وأعلنت هذه المعاهدة هيمنة إيرانية شبه كاملة على سورية وتحول الدعم الإيراني المتعدد الأوجه لدمشق إلى نوع من الوصاية والنفوذ، وبدى التغول الإيراني مستفزاً في الشارع السوري وقدمت الدولة تسهيلات منقطعة النظير للإيرانيين، منها السماح لعشرات الألوف من الإيرانيين إلى سورية في شكل دوري «أكثر من مليون سائح سنوياً» حيث يتوزع هؤلاء على المراكز السياحية الدينية الشيعية مثل السيدة زينب والسيدة سكينة وسائر الأضرحة التي تعتبر عتبات مقدسة شيعية دون الحاجة لتأشيرة دخول. إضافةً للتغاضي عن النشاطات الإيرانية المثيرة للشبهات وعن الانتشار الكثيف للمظاهر الشيعية والتوسع في بناء الحوزات، والتغاضي عن ظاهرة الدعوة إلى التشيع والعمل على إقناع الشباب السوري باعتناق المذهب الشيعي، ودفع الأموال لمن يتشيع، وتقديم عروض الزواج لهؤلاء الشباب، وتحمل تكاليف ذلك، ومنح العطايا لرؤساء العشائر مثل السيارات والأموال لهم ولعشيرتهم ممن يتشيع، ودعوتهم لدراسة العلوم الشرعية الشيعية داخل سوريا وخارجها.

وفقاً لكتاب « البعث الشيعي في سوريا 1919 - 2007 « عدد المتشيعين الإجمالي في سورية في الوسط الاجتماعي السني وحده (ضمن المجال الزمني 1919 - 2007) هو 16000 شخصاً كحد أقصى، منهم 8040 تشيعوا في الفترة بين 1999 - 2007، أي بنسبة 50٪ من مجموع المتشيعين السنة السورين تشيعوا في عهد بشار الأسد.

كما أن انتشار التشيع جغرافياً تركز في عهد الأسد الأب في الساحل السوري 55٪ بالدرجة الأولى، وفي إدلب بالدرجة الثانية 15٪، وحلب بالدرجة الثالثة 10٪، لكنه في عهد بشار الأسد انتقل بشكل دراماتيكي إلى الجزيرة السورية، التي قفز فيها نسبة انتشار التشيع إلى 55٪ بعد أن كان في عهد الأسد الأب لا يتجاوز 6 ٪ يعود هذا التحول إلى عدد من المعطيات تتعلق بالعمالة في لبنان، وانتشار الأمية، والعامل السياسي المتمثل في الرغبة الإيرانية في توسيع ولائها الاجتماعي وتجذير هلالها الشيعي في سورية السنية، فالمنطقة تعتبر بادية سورية تنتشر فيها القبائل، ولهذه القبائل امتدادها في العراق والسعودية والأردن، وبعض هذه القبائل تشيع قسمها العراقي. وبالإجمال فإن البادية المحاذية لشيعة العراق تمثل امتداداً جغرافياً لها، وهذا ما يجعلها مغرية جداً للراغبين في بسط الهلال الشيعي عبر سورية.

صرح مراقب الإخوان المسلمين في سورية، علي صدر الدين البيانوني، لوكالة «قدس برس»: «كل ما يجري من حركة تشييع في سورية هو محاولة لإثارة البلبلة من أجل تغيير تركيبة المجتمع السوري.»

كما صرح نائب الرئيس السوري «المنشق»، عبد الحليم خدام، في تصريحات صحفية، في مقابلة مع «يونايتد برس انترناشيونال» إن السفير الإيراني «يستغل حالة الفقر الموجودة في البلاد، ويأتي إلى منطقة ويقول إن الصحابي فلان ابن فلان مر بها، ويجب أن نبني فيها مقاماً، فيبني مقاماً وحوزة، ويوزع أموالاً على بعض الفقراء. وهو عمل يريد من ورائه بناء حزب إيراني في سورية، عبر ما يمكن أن تسمى عملية التشييع».

في ظل الثورة

أسقطت الثورة السورية كل الأقنعة، وظهر الترانسفير الطائفي بأقبح صوره خاصةً في حمص والقلمون لإعطاء عمق داخلي للدولة العلويّة المفترضة على الساحل السوري وهي من السيناريوهات التي ما زالت مطروحة بالنسبة للنظام، على اعتبار أنّ الشريط الساحلي لوحده لا يمتلك مقومات دولة، وليس لديه أي عمق وسيكون محاصر من السنّة.

كما يهدف النظام من خلال تجنيس فئات من الشيعة لتهيئة الأرضية الشرعيّة والقانونية للميليشيات المقاتلة إلى جانب النظام السوري في حربه التي يشنها على المواطنين، وبالتالي فإنه يرفع من فعالية الاستفادة القصوى من هذه الميليشيات ليس في هذه الفترة فقط وإنما في المستقبل.

باتت اللطميات وصور الخميني ونصر الله جزءاً من المشهد اليومي في دمشق ليحل الظلام بدل الياسمين والشعر والثقافة والانفتاح، وبات النظام يتعامل مع الشيعة السوريون الجدد بوصفهم مواطنين من الدرجة الأولى، فلهم المسكن والأرض ولهم الأولوية في المساعدات وفي صفقات تبادل الأسرى، وتشير التقارير المتوافرة إلى أنّ نظام بشّار الأسد قام توليه بمنح الجنسيّة السوريّة لآلاف الشيعة « البعض يقصر الرقم على 20 ألفًا والبعض يرفعه إلى 740 ألفًا حتى اليوم «، خاصة من الإيرانيين والعراقيين.

و في 15 آذار عام 2013 أصدر ناشطون سوريون من السويداء بياناً رفضوا فيه مشروع تجنيس ما يقارب 40 ألفًا من التابعية اللبنانية والعراقية خصوصًا -غالبيتهم من عناصر "حزب الله" اللبناني والعراقي المقاتلة إلى جانب النظام وآخرين مدنيين - ومنحهم نسب عائلات من عائلات الجبل المعروفة والأصلية من سكان المحافظة ومحيطها لإخفاء عمليات التجنيس، وكذلك استملاك أراضي وتوزيعها عليهم.

في الختام وعلى عهدة الأساطير أيضاً فإن مردة الجن الذين يخرجون من القمقم يتحولون إلى خير وبركة وقصور من ذهب، إذا صادفوا من يعرف فضلة من علم النَبي سليمان الذي دانت وخضعت له مردة الجن، وعلم النبي سليمان هو الثورة التي ستبني دولةً مدنية وتعيد الحقوق لأصحابها وتطرد كل الغزاة..

يعيش القطيع

■ خالد كنفاني

نكتب هذه المقالة بالاعتذار للخراف..

سمعنا ولا نزال مصطلحات «سياسة القطيع» وكأن الخراف المسكينة صارت مضرب مثل سيء بينما البشر يرتعون كالشياطين.

يهتف الملايين للديكتاتور الجديد ويحملون صوره ويرقصون في الشارع فرحاً بعودة الديكتاتورية وعودة «البسطار» بل وينعق الإعلاميون في الشاشات بتمجيد الديكتاتور والتسبيح بحمده.

نجح المشير عبد الفتاح السيسي بنسبة 96٪ في تعديل بسيط لنسبة الـ 99٪ التي اعتدنا سماعها والقبول بها بل والرقص على أنغامها.

أثبت قطيع البشر أنه أكثر التزاماً من قطيع الأغنام، فالأغنام لا تحمل صور الراعي ولا تهتف باسمه إلى الأبد لعلمها بالنهاية المحتومة يوم العيد! أما قطعان البشر فإنها تهتف باسم الديكتاتور رغم علمها بالنهاية المحتومة إما في أقبية السجون أو على ناصية الطريق مع المتسولين والمتشردين والمسحوقين.

ما حدث في مصر انتكاسة كبرى للثورة والربيع العربي والتضحيات الجليلة، وما حدث هو خيانة «للورد اللي فتّح في جنابن مصر»، ورغم تحفظنا على قيادة المنظمات الدينية للدول متعددة الأعراق والطوائف، إلا أن للصندوق كلمته ولا يجوز بحال من الأحوال الانقلاب على الانتخاب إلا بانتخاب آخر ولدى نهاية المدة.

نجحت القوى الكبرى ودول الخليج بإيصال الناس إلى القناعة المطلقة بأن التغيير ليس في مصلحة الشعوب، وبأن وهم الثورة والربيع هو مجرد ترهات ثقافية وتخاريف فلسفية وبأن مصلحة الشعوب في بقاء أنظمتها مهما كانت رجعية ومهما كانت متخلفة ومهما كانت ظالمة ويدعمهم في ذلك رجال الدين: «مستبد ظلوم ولا فتنة تدوم»! ودفع حكام الخليج المليارات لدعم الانقلاب حتى وصل مجموع ما أنفق حتى اليوم أكثر من 40 ملياراً وهو المعلن، ولم يجد هؤلاء غضاضة في تبرير كل ذلك، حتى أنهم غير مضطرون للتبرير أصلاً، فالسعودية التي كان بينها وبين عبد الناصر ما صنع الحداد لم تجد أي صعوبة في دعم وزير الدفاع السيسي مع أنه ينتمي إلى ذات المؤسسة. وواقع الحال أن السعودية لم تدعم السيسي لأنه وقف ضد الإخوان وحسب، بل إنها بذلت كل الجهد لتحطيم الثورة ومنجزاتها مثلما فعلت في سوريا لمنع موجة التغيير من الوصول إلى شواطئها الجافة وأرضها العفنة.

بعد المشهد المصري المؤلم والانتكاسة التاريخية في مشهد الثورة نجد في ليبيا من يقوم بحركة «تطهير» للبلاد من الإخوان المسلمين في مشهد غير مفهوم أبداً في بلد كان خارج التاريخ والسياسة لأكثر من أربعة عقود، وخاصة أنه لا يوجد تنظيم واضح لا للإخوان المسلمين ولا لغيرهم في ليبيا بعد أن جفت منابع الفكر والسياسة هناك بسبب الحكم الظلامي في حقبة القذافي. ولا تفاجئنا الولايات المتحدة عندما يصرّح البيت الأبيض بأنه «لا يدعم ولا يدين» العملية العسكرية في ليبيا.

وهنا ننتقل إلى سوريا.

من أشد المشاهد إيلاماً وقوف طوابير هائلة من الناس على أبواب السفارة السورية في لبنان ليس للانتخاب وحسب بل لانتخاب «السيد الرئيس بشار الأسد» حصراً، بل ووقف بعضهم يبيع الأعلام وصور «القائد» مع أن جلّهم من اللاجئين الذين يفترض أنهم هربوا من بطش النظام أو عنف قواته. وهكذا نستعيد مشهد القطيع والخراف من جديد، فعلى الأقل وجب على هؤلاء البقاء صامتين بدل استمرار المهزلة التاريخية في إعادة إنتاج الديكتاتورية في أحط صورها. ومع إيماننا باختلاف الرأي وحرية التعبير، إلا أن الفوضى العارمة التي خلفها السوريون والهتافات الضخمة والرايات التي تمجّد الديكتاتور كان تعبيراً عن انحطاط حضاري وخروج على كل الأعراف والتقاليد بين الضيف والمضيف. ولهذا لم يفهم كثير من اللبنانيون سبب وجود هذا الكمّ من السوريين في بلدهم إذا كان هؤلاء عاشقين لنظامهم ورئيسهم إلى هذا الحد، بينما طالب البعض الآخر بإعادة كل من قام بالمشاركة بمسرحية الانتخابات إلى سوريا وهو على ما يبدو ما قامت به بعض الدول الأوروبية (وهي معلومات غير مؤكدة بعد) لأنهم اعتبروا قدرة السوريين على دخول سفارة بلدهم وممارسة الانتخاب بمثابة الدخول إلى سوريا وبالتالي فهؤلاء ليسوا خائفين من العودة ولا خطر على حياتهم كما ادعى معظمهم لدى توسلهم الحصول على اللجوء وقيامهم بالاستفادة من أموال الضرائب وإدراج أولادهم في المدارس.

إن ما حصل من انتخابات في البلدان التي سمحت للسفارات السورية بتنظيمها كان أكبر مهزلة في تاريخ هذا الوطن وهو انحطاط أخلاقي وفكري يعيدنا شئنا أم أبينا إلى مسألة القطيع، فعلى الأقل كان بإمكان هؤلاء الانتظار لحصول التغيير بدل إعادة انتخاب ذات الشخص بعد كل ما حصل في البلد، على الأقل كان الأجدى بهؤلاء البحث عن ديكتاتور آخر لأجل التغيير ليعطونا انطباعاً بأنهم ليسوا من أتباع القطيع، ولكن الخراف أبت إلا أن تبقى على ولائها للراعي الذي ينتوي ذبحها عند أول عيد بل ورفع صوره والهتاف باسمه.

إن ما حدث ولا يزال في مصر وليبيا يبث الرعب في قلوبنا كسوريين خوفاً من انتكاسة أخرى نتعرض لها لدى انتهاء الأزمة، ولكن انتكاسة السوريين ستكون أشد وقعاً نظراً لحجم التضحيات الهائلة التي قدمها السوريون من قتلى وجرحى وأسرى ولاجئين ومشردين ومعوقين وغير ذلك. إن عودة الديكتاتورية من جديد يبدو أمراً لا مفرّ منه وفقاً لمجرى الأمور والسياق السياسي والتاريخي الذي يجري في المنطقة بعمومها، ولا أريد أن يفهم أحد من هذه الكلمات أننا نقرّ اليوم بانتصار النظام وهزيمة الثورة، ولكن من لا يرى من الغربال أعمى ولا نريد أن نكون كالنعام وندفن رؤوسنا في الرمال ونصدر التصريحات والشعارات والبيانات الفارغة وخاوية المضمون كما يفعل أبطال الائتلاف الوطني ولا أن نخبئ الشمس بأصبع واحد فالحقائق باتت شبه واضحة ويؤسفنا أن تتجه الأمور إلى إعادة إحياء الديكتاتورية من جديد.

ولن نستغرب كثيراً إذا قام الكثير من السوريين في قادمات الأيام بالهتاف لأحدهم ورفع صوره وتقبيل اسمه لأننا على ما يبدو لن نكون مختلفين كثيراً عن أقراننا العرب وخصوصاً حين نتذكر أننا كنا آخر من قام بالثورة مقارنة بالثورات العربية الأخرى وكأننا انتظرنا طويلاً قبل اتخاذ هذا القرار. كنا قد انتعشنا بنسائم الحرية القادمة من بعيد ونحن نشهد تهاوي أنظمة قمعية جبارة أمام أقدام الشباب والشابات الذين وجدوا فجأة معنى لحياتهم ووجدوا هدفاً مستعدين للموت لأجله. ولكن القرار الدولي والخليجي كان قد صدر بدفن الربيع العربي قبل انتقال العدوى إلى دول أخرى لديها من الأهمية الاستراتيجية لدى القوى الكبرى أضعاف ما لدى سوريا، وفي ظننا أن كل ما يشاع عن خطوط غاز قطرية أو روسية ستمر إلى أوروبا وعن أن الحرب هي معركة اقتصاد هو جزء من لعبة سياسية لتبرير ما يحصل، فعهدنا بالنظام الفاشي في سوريا بأنه يبيع الوطن كله لأجل مصالحه الخاصة ولن يكون مقاوماً لدرجة رفض صفقة تاريخية لنقل الغاز ستدر عليه المليارات.

قد يغضب كثيرون من هذا الكلام ويعتبرونه ردة على الثورة وقيمها، ولكن الجواب لهؤلاء هو ما وصل إليه حال الثورة وحال الوطن، فقد ضاعت القيم ودخل اللصوص والمارقون والتافهون والرعاع وأشباه الرجال وأنصاف المثقفين وأرباع المفكرين على خط الثورة واستفادوا منها أيما استفادة، وعلى المشكك أن يذهب إلى مدينة مثل اسطنبول ويرى الفنادق التي يقيم فيها هؤلاء والحراسات الخاصة وملابسهم الفاخرة والعطور التي يستعملونها ليعلم أن السوريين في معظمهم يملكون ثقافة الانتفاع بما هو موجود ولو على حساب المصالح الوطنية والإنسانية والشعبية. ولهذا لم يكن من المستغرب أن يخرج رجل مستقيم مثل معاذ الخطيب من مهزلة الائتلاف بعدما كان مستغرباً بالأساس قبوله بها. فالهيمنة السعودية والتنازع التركي القطري من جهة والسعودي من جهة أخرى جعل الائتلاف مسرحاً لخلافات شخصية ومجالاً للتنافس على الغنائم رغم هزيمة الحرب.

لن نغطي أعيننا بغشاوة الأحلام فقد مضى ذاك الزمان وآن أوان يقظتنا على الواقع المؤلم، وعلى العاقلين اليوم الترقب والحذر لما ستحمله قادمات الأيام لأنها على ما يبدو ستكون أصعب مما مضى.

آخر الكلام: يقول طرفة بن العبد:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً
ويأتيك بالأخبار من لم تزود
ويأتيك بالأخبار من لم تبع له
بتاتاً ولم تضرب له طريق موعد

شراكة غريبة وهدوء غريب في لبنان

في الوقت الذي تندلع فيه الحرب في البلد المجاور، يبدو أن الحلف غير المتوقع بين حزب الله وقوات الأمن اللبنانية "الممولة من الولايات المتحدة الأمريكية" يسعى لإبقاء حالة العنف الدائرة

نشر في صحيفة الفورن بوليسي | 20 أيار 2014

■ بقلم: سوزانا جورج ■ ترجمة: مريم أسعد

الصورة لـ: أنور عمرو - فرانس بريس - غيتي إمجز

قام الجيش اللبناني في بيروت بتاريخ 17 نيسان بإرسال نشرة إلى جميع غرف الأخبار في البلد للإذاعة عن خبر اعتقال بلال كايد:عضو في لواء عبد الله عزام، وهو لواء سني متشدد ذو ارتباط بتنظيم القاعدة، وقد أخذت قوات الأمن اللبنانية الشرف الكامل بهذا الاعتقال، مهللة به على أنه «حركة مفصلية مهمة» في معركتهم ضد الحملة التي تزداد شراسة وتمرداً مهددة الأحياء والبلدات الشيعية بالسيارات المفخخة والصواريخ.

إلا أن القصة الحقيقية مختلفة على كل الأحوال، إذ أن العملية التي أدت إلى الاعتقال –وكمثيلاتها من العمليات التي سبقتها - كانت نتيجة أشهر من التعاون المكثف بين قوات الأمن اللبنانية وقوات حزب الله، نسبة لمصادر من المخابرات اللبنانية.

كان تدخل حزب الله إلى جانب نظام بشار الأسد في الحرب الأهلية الدائرة في البلد المجاور هو تماماً السبب في استهداف السنيين المتشددين لمعاقل الموالين للحزب داخل لبنان، والآن فإن قوات الأمن اللبنانية –والممولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية - تساعد «حزب الله» في محاربة هذا التهديد.

وفي حديث لأحد المسؤولين الرسميين في المخابرات اللبنانية، بعد اشتراطه إبقاء اسمه مخفياً مقابل حديثه معنا لحساسية الموضوع قال: «طبعاً سنقوم بأي شيء لنوقف حوادث السيارات المفخخة، ونحن مستعدون للعمل مع أي أحد، ومع أي فصيل سياسي، ومع أي شخص طالما أنه يزودنا بمعلومات لحماية البلاد من الهجمات الإرهابية».

حين اشتد العنف بشكل دراماتيكي في لبنان في الصيف الماضي، حذر مسؤولون ومراقبون بحزم من تسرّب الصراع السوري إلى داخل لبنان، فقد تم تنفيذ هجومين بسيارات مفخخة في الضواحي الجنوبية لبيروت أسفرا عن مقتل أكثر من 20 شخص، وبعد أسبوع واحد من ذلك تم استهداف الجوامع السنية في مدينة طرابلس بتفجيرين بسيارتين مفخختين أسفرا كذلك عن مقتل ما لايقل عن 47 شخص، وفي تشرين الأول تم الهجوم على السفارة الإيرانية في بيروت بهجوم انتحاري مضاعف راح ضحيته 23 شخصاً آخرين، وقد أعلنت كتائب عبد الله عزام مسؤوليتها عن العملية الأخيرة، ناشرين تحذيراً على حسابهم على موقع تويتر يقول: « ستستمر الهجمات حتى تنسحب قوات حزب الله من سوريا».

إلا أن قصة الأشهر الفائتة الأخيرة تقول أن الحرب السورية توقفت عن التسرب إلى الداخل اللبناني، فلم نعد نشهد هجمات السيارات المفخخة في البلد منذ آذار الماضي، وبالتوازي فإن الصواريخ التي كان يطلقها المتمردون على نظام الأسد مستهدفين المناطق الموالية لحزب الله قد تراجعت بشكل واضح.

فيبدو أن العنف قد تم إحباطه بفضل توازي مصالح بعض الحلفاء غير الاعتياديين: نخبة السياسيين اللبنانيين من السنة والولايات المتحدة الأمريكية وحزب الله.

هذا التقدم في مجال الأمن قد جاء بعد قسم الحكومة اللبنانية الجديدة والتي سلّمت مناصب الأمن الأساسية لشخصيات ممن هي ضد معسكر الأسد، وقد ظهر هذا التقدم كذلك بعد استيلاء قوات الأسد على أجزاء كبيرة من منطقة القلمون الواقعة على الحدود مع لبنان والتي كان يستخدمها المتمردون كقواعد لتنظيم وتخطيط الهجمات على لبنان.

وفيما يجلس «نهاد مشنوق» يدخن سيجار «كوهيبا» في مكتبه الذي تم تجديده مؤخراً بخبر جريدتنا «فورن بوليسي»: «صحيح مايقال بأن ما قاموا به في القلمون قد خفض عدد عمليات التفجير بالسيارات المفخخة»، ويعتبر «نهاد مشنوق» –وزير الداخلية اللبناني ومسؤول رسمي في تيار المستقبل السني والمناهض لنظام الأسد - من أعلى الأصوات التي تنتقد سياسة حزب الله، حيث يلقي باللوم على حزب الله في دخول الحرب السورية إلى لبنان، إلا أن «مشنوق» ينوه إلى أن أفعال حزب الله وحدها لا تكفي لوقف التفجيرات فيردف قائلاً: «هناك قرار إقليمي بأن الأمور في لبنان عليها أن تبقى هادئة، وقد وصلت الرسالة إلى جميع الأطراف وهم يتصرفون على هذا الأساس، وخاصة حزب الله».

وقد بدا أن المعلومات التي وصلنا إليها من مصادر من الأمن اللبناني اشترطت أن تبقى مجهولة الاسم لحساسية الموضوع أكثر دقة ووضوحاً، حيث يقول أحد المسؤولين اللبنانيين هناك: «لقد حاول كل من حزب الله والجيش اللبناني منع وصول الحرب السورية إلى لبنان بالقوة، ولكنهم فشلوا لاستخدامهم القسر والإجبار فقط».

وقد شرح لنا المسؤول نفسه بأن تفجيرات السيارات لم تتوقف إلى أن تم الاتفاق على زيادة التعاون وتقاسم المهام الأمنية بين حزب الله وبين وكالات الأمن اللبنانية المختلفة – بعضها معروف بعدائه للمجموعة شبه العسكرية - وأردف: «لايمكنك أن تفرض الأمن بالقوة وحدها في بلد كلبنان، بل لابد من دعم سياسي».

وفيما وصل اقتراب الصراع السوري إلى لبنان لمرحلة حرجة فإن الأطراف المتعادية قد دفنت تظلماتها مقابل مواجهة الخطر المشترك. وفي لقاء علني غير مسبوق اجتمع «مشنوق» مع «وفيق صفا» وهو مسؤول أمني عالي المستوى لحزب الله في نيسان لمناقشة وصول المساعدات إلى بلدة «طفيل» اللبنانية الحدودية مع سوريا والتي تمت محاصرتها من قبل الدولتين بسبب القتال الدائر قربها. ويقول «مشنوق» بهذا الخصوص بأنه لدخول المساعدات إلى «طفيل» هناك خياران: إما العمل مع الحكومة السورية أو العمل مع حزب الله، وكان مع الخيار الثاني قائلاً: «حزب الله لبنانيون في النهاية، وقد قمت بما هو ضروري».

وأثناء لقائهما التقط أحد الصحفيين صورة لـ «مشنوق» و«صفا» أثارت جدلاً سياسياً واسعاً ضمن الوسط اللبناني المناهض لنظام الأسد، حيث كشفت التعاون الواضح والقريب مع حزب الله، وقد أخبرنا «مشنوق» بما يتعلق بذلك بأنه كان من الممكن له أن يقوم بهذه الصفقة سراً ومن تحت الطاولة إلا أنه أراد أن يورط حزب الله علناً حتى لايتراجع لاحقاً، ويقول مبتسماً: «لقد دفعت من أجل هذه الصورة، ولكني نفذت الخطة».

هذا التعاون الجديد كان ذو فائدة لحزب الله، إذ دعم جهوده في تأمين سيطرته على الضواحي الجنوبية لبيروت ومنطقة البقاع الموازية للحدود مع سوريا. وبالمقابل، فإنه بالنسبة للنخبة السياسية السنية في لبنان، وبعد الانتصارات الشعبية ضد الإرهاب، كل ذلك قد سمح لبعض الوزراء الجدد بتصوير حالة من الاستقرار في البلاد وإظهار أنفسهم على أنهم مسيطرين على الأحداث.

إلا أن هذا التعاون كان غريباً بالنسبة لواشنطن، التي مولت قوات الأمن اللبنانية بما يقارب مليار دولار أمريكي منذ عام 2005، وقد كان الهدف الواضح من هذا الاستثمار الأمريكي في الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي هو مواجهة تنظيم حزب الله اللبناني شبه المسلح والذي صنفته الولايات المتحدة تنظيماً إرهابياً.

إلا أنه يبدو أن المسؤولين الأمريكيين يسيرون على خط أي تعاون ضروري لوقف الهجمات الإرهابية على لبنان. ففي تموز 2013 شاركت وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA تقاريرها مع مسؤولين لبنانيين والتي تتضمن احتمال حدوث هجمات للقاعدة في ضواحي بيروت الجنوبية، وقد تم إرسال هذه المعلومات لاحقاً إلى جهاز الأمن التابع لحزب الله، والمسؤول بشكل ضخم عن أمن تلك المنطقة – كما يفترضه عنه موظفو الأمن الأمريكيون - .

ويقول بهذا الشأن أحد مستشاري البنتاغون السابقين، والمختص بسياسة الشرق الأوسط «أندرو إكسوم»: «ليس من مصلحة أحد أن تصل حوادث السيارات المفخخة إلى بيروت، إنها أحدى الصفات الغريبة لما يجري ولكن مصلحة الجميع تتماشى معها».

بالنسبة لحزب الله فإن تماشي المصالح الغريب هذا ماكان إلا فرصة سياسية.

ويقول آرام نيرغويزيان وهو محلل يعمل لصالح مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: «أعتقد أن حزب الله قد قام بتصرف حدسي وذكي، فقد قام بالاستثمار على رغبة المنشآت السياسية السنية بلعب دور كبير في العلاقات المحلية».

وأضاف نيرغويزيان بأن السماح لقوات الأمن اللبنانية بأن يكون لها الفضل بتطوير الأمن والقيام بعمليات الاعتقال فإن حزب الله قد خلق شراكة تخدم مصالحه بشكل كامل.

ومع أنه يبدو أن التهديد الإرهابي للأراضي اللبنانية قد تراجع أو اعتدل حتى الآن، إلا أنه من المستحيل أن نتوقع المدة التي سيدوم فيها هدوء ما قبل العاصفة هذا. وفي هذا الصعيد أضاف مصدرنا من المخابرات اللبنانية: «لا نستطيع أن نعمل اليوم لنوقف الهجمات غداً، فهذا عمل يومي لا نستطيع اقتطاع الغد منه».

المصدر الأصلي للمقال:

http://www.foreignpolicy.com/articles/201420/05//strange_bedfellows_and_a_strange_calm_in_lebanon_hezbollah_syria

تاريخ من لا تاريخ لهم
يوميات سجين

■ أحمد سويدان
1994 - 1991

اليوم الحادي عشر 10/11

سأتكلم عن شخص يدعى (فالح عبد المتوال حسام الدين) من حمص حي القلعة، هو المأساة بعينها، كان له إخوان متفوقان في الدراسة، وكانا يدرسان الطب أحدهما في الصف الخامس، والآخر في الصف الثالث، أعدما في تدمر عام 1983، وله أختان إحداهما متزوجة وتقيم في السعودية، وهي صيدلانية، والثانية عازبة وتعيش لدى أبويها. فالح هذا عازب ومن مواليد 1950 وقد سمع من المهجع المجاور وبعد منتصف الليل المناداة على أخويه. وعرف أنه الإعدام، إذا خاطبته يرد عليك بعد مدة ويطلب إعادة الكلام ليعرف ما تقول. ينظر في وجهك ملياً، يضحك ويبكي في نفس اللحظة يتميز وجه فالح بالشرود والهدوء والسكون ويلتفت إلى كل الجهات إن كلمته فجأة.

هو مواظب على الصلاة، يقرأ كتباً دينية، لا يتكلم في اختصاصه (هندسة مدنية) وهو معتقل منذ عام 1980. أخواه اعتقلا في عام 1982 لم يجتمعوا في مهجع واحد، التراسل بين المهاجع بواسطة البلاليع أوصلت إليه أخبارهما.

اليوم الثاني عشر 10/12

لنا جار طبيب من قرية بلاطة مجاورة للمليحة في الغوطة الشرقية هو في الطابق الثاني، ونحن في الطابق الأول في حي شرقي ركن الدين، كنيته خربوطلي. فاجأني الأهل في إحدى الزيارات للاستفسار عن أخيه وقد نسيت اسمه فسألت عنه المرضى القادمين من تدمر فأجمعوا أنهم يعرفون هذا الاسم وقد لقي وجه ربه إعداماً في الساحة من قبل المحكمة الميدانية. هذا الأخ كان طبيباً تخرج وبدأ عمله في حلب، وقد تعرف على فتاة تزوجها قبل اعتقاله بستة أشهر. وهو من مواليد 1955

اليوم الثالث عشر 10/13 والرابع عشر 10/14

في بغداد يعقد مؤتمر اسمه /مؤتمر الشعب العربي/ وبرأيي أن الشعب العربي، هو شعب بائس وفقير ومعدم ولا له مؤتمرات، وليس قادراً على شيء:

1 - لأن حكامه العتاة سلبوه من لقمة الخبز إلى الرأي الحر.

2 - إن الذين يحكمونه ليسوا مستقلين، فهم ليسوا أحراراً ويحكمون شعوباً لا تجرؤ على رفع رأسها والنظر بثبات في وجوه الآخرين لذا استعمرتنا الدولة العثمانية 400 سنة وقبلها المماليك، وهولاكو وقازان والسلاجقة والبويهيون وفرض نفسه علينا الحكم السلالي: العباسي والأموي ضد الاختيار الإسلامي وضد الشورى وضد حضن الفقراء، والعدالة /الزكاة/ وتوزيع فائض الثروة..

إن التاريخ العربي الرسمي مزوّرٌ حتى النخاع، والفترات التي اسمها: حضارية كان يساق فيها المفكرون إلى ساحات الإعدام بفعل فتاوى ضد الإنسان والحرية، مع أن الإسلام جاء من أجل الحرية والإنسان. ولا يزال هذا التاريخ الفوقي والكاذب والمضاد لحرية الإنسان هو السائد.

ألم يقل أحد الخلفاء الأمويين: من قال لي اتق اللّه قطعت عنقه. ألم يكن كافة الخلفاء الأمويين، كذلك عمر بن عبد العزيز مات مسموماً بعد استلامه الحكم لعامين، لأن السائد الأموي هو الظلم والقهر وهو لا قبل له كفرد أن يمنع الظلم والقهر.

نعود إلى بغداد وصدام حسين، لو كان صدام حسين منذ البداية ضد الامبريالية لما تنازل للشاه عن أراض عراقية ولما هادنه، فمهادنته مهادنة لخفر حدود الإمبريالية ولما وقف منذ البداية ضد انتفاضة الشعب الإيراني ضد الشاه، إنه لم يحارب الشاه، بل حارب الانتفاضة وادعى أنه يقف مع فلسطين، وهو لم يكن صادقاً لأن الانتفاضة الإيرانية طردت سفير إسرائيل وبدلته بسفير لفلسطين، وهو حاربها ووقف ضدها باسم حماية البوابة الشرقية للوطن العربي، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تقيم المستوطنات وتعزز الهجرة وتستولي على مزيد من أراضي المقدسيين، وأقام حلفاً مع وكلاء أمريكا: السعوديين.

إن صدام حسين انقلابي ومغامر وهدفه الحكم وعندما قام بانقلابه قتل الكثير من قياديي حزبه بيديه دون خوف ولا وجل. لم يقبل أن يلجأ إليه أكرم الحوراني أو صلاح البيطار.. فإذا لجأ إليه ميشيل عفلق فتلك غلطته الثانية. وكانت غلطته الأولى: مع حسني الزعيم والثانية مع صدام حسين.

إن أي بعثي يتعصب لصدام حسين هو مع انقلابيٍّ حزب البعث، ويريد الحكم والإثراء ولا يريد الانحياز للشعب وللبعث والثورة.

3 - إن المعركة التي يجب أن تخاض ضد إسرائيل، يجب بنفس الوقت أن تكون ضد المصالح الأمريكية، وهذه متركزة في جزيرة العرب والخليج. فالمعركة ذات جبهتين، ومن سيخوضها يكون قد حرر شعبه من الذل.

4 - كذلك فإن الأنظمة العربية الضعيفة والاستبدادية لا بد من تجذيرها لتقف ضد أمريكا، وإلا يجب كنسها.

5 - المطلوب من الأحزاب المعارضة أن تمارس عملياً النضال لا من أجل استلام الحكم، بل من أجل تأسيس جبهة في الوطن العربي لمواجهة إسرائيل والولايات المتحدة وأنظمة حكم مؤيدة لكامب - ديفيد.

6 - فأكثرية أنظمة الحكم العربية - إذا لم نقل كلها - ضد الشعب.

اليوم الخامس عشر 10/15

أحد شباب حزب العمل ويدعى غسان مرهج تلاسن مع العسكري الذي يستمع إلى محادثة الزيارة. وعندما خرج من الزيارة أنزل إلى قبو الزنازين وهناك تناوله العسكر بالضرب بحضور مساعد الانضباط وبأوامر من مدير السجن، وقد ثقب غشاء الطبل لديه، وغاب عن الوعي، ثم أودع المنفردة لمدة عشرين يوماً.

اليوم السادس عشر 10/16

الإنسان كائن عَصِيٌّ على الفهم، أقسى ما يتعرض له هو الموت، أما أقسى ما يتعرض له على يد الإنسان هو السجن. إن الإنسان في العالم الثالث وفي الوطن العربي إناء مليء بالأسى والحزن والقهر.. الإنسان العربي في طليعة المقهورين، والسجن بالنسبة إليه كأنه فرض عين.

اليوم السابع عشر 10/17

من الطوابق العليا زارنا ثلاثة أشخاص:

- الأول هو أحمد فياض من الجنوب اللبناني من بلدة بنت جبيل ومواليده 1960، وقد أوقف منذ عام 1978 عندما كان طالباً في الثانوية العامة، أقام في سجن المزة حتى عام 1987. وعندما انتهى بناء هذا السجن جاء إلى هنا. زيارته مفتوحة. أهله يتنقلون عبر ثلاث دول حتى يصلوا إلى هنا 1 - دولة لحد، 2 - دولة لبنان، 3 - دولة سورية. طويل ومرح ووسيم.

- الثاني هو محمد حسن ضميرية من رنكوس ريف دمشق موقوف منذ عام 1971، أمضى العام الأول في معتقل الحلبوني، ثم انتقل إلى سجن /الشيخ حسن/ زيارته كانت كل 15 يوماً حكمته المحكمة لمدة عامين. وفي عام 1980 انقطعت زيارته ونقل إلى قبو دوار كفرسوسة وبعدها نقل إلى تدمر حيث ظل حتى عام 1988 تحت الضرب والتعذيب والسياط والدولبة.

جودة الهاشمي 1887 - 1955

■ ياسر مرزوق

ولد أحمد محمد الحسني الجزائري الهاشمي عام 1887 لأبوين جزائريين كان قد قدما دمشق عام 1867 وسكنا في حي باب سريجة الدمشقي، وكان والده يملك مكتبة لبيع الكتب وتجليدها في سوق المسكية قرب الجامع الأموي الكبير.

تلقى الهاشمي علومه في كتاب الشيخ سعيد الشريف الذي أمن له منحة للدراسة في استانبول بعد ما لمسه منه من نبوغ وتفوق، وفي استانبول تبنت الدولة، تدريسه، وخصته بمقعد داخلي في دار الشفقة عام 1899. كان يومئذ في الثانية عشرة من العمر، حين لمس أساتذته تفوقه، فعدلوا اسمه وجعلوه « أحمد جودة » تعبيراً عن إعجابهم، وتقديرهم لتفوقه في الرياضيات. وقد عرف فيما بعد باسم « جودة »، كما هو مسجل في سجله المدني.

أتم الهاشمي دراسته في استانبول وفاق أقرانه من الوافدين والأتراك فأوفدته الدولة إلى فرنسا، للدراسة في جامعاتها، فأنهى دراسته الجامعية في الرياضيات بتفوق أيضاً عام 1913، عاد بعدها للتدريس في بيروت بمدرسة المقاصد الخيرية فدرس فيها سنة، ثم انتقل إلى القدس ليعمل في المدرسة الصلاحية.

عام 1918 ومع جلاء القوات التركية عن بلاد الشام عاد الهاشمي إلى دمشق فعين أستاذاً للعلوم الرياضية في «مكتب عنبر» الثانوية الوحيدة في دمشق. ثم عين مديراً لمكتب عنبر، بالإضافة إلى تدريسه الرياضيات، وخلال الثورة السورية في العام 1925 التجأ اثنان من الثوار إلى مكتب عنبر عقب معركة حامية على أطراف سور دمشق مع الفرنسيين، ولجأ الثائران إلى المدرسة تحت جنح الظلام. وكان جودة الهاشمي يومئذ مديراً لها، ويتفقد أمورها في الليل. وقد أخفى الأستاذ الهاشمي الثائرين، وكان أحدهما جريحاً، في غرفة تقع فوق غرفته على سطح المدرسة. ثم أخذ يقوم على خدمتهما بنفسه، حرصاً على عدم تسرب أمر وجودهما في المدرسة إلى أحد، إلى أن استطاع بعد أيام تأمين عودتهما إلى قاعدتهما، عن طريق سطوح المنازل الملاصقة للمدرسة.

عام 1928 قام بتأسيس جمعية خيرية لمساعدة النازحين من الأقطار العربية، أطلق عليها اسم جمعية المقاصد الخيرية المغربية في العام 1928، واتصل خلال دراسته في فرنسا وقبلها في استانبول، بدعاة القضية العربية، وأسهم معهم في وضع اللبنة الأولى للقومية العربية. ولم ينس، وهو في دمشق، واجبه نحو شمال إفريقيا، فعمل جاهدا من أجل حريتها.. وقد شارك مع إخوانه المهجّرين في تأسيس «جمعية الدفاع عن المغرب العربي»، وكان لهذه الجمعية النشاط الملموس في توحيد الصف العربي، وعمل جودة الهاشمي حلقة وصل بين المسؤولين في سورية وبينهم، من أجل التعريف بالوافدين منهم، وإيجاد اللقاءات لهم، لشرح قضيتهم، وتنسيق العمل من أجل تحرير أوطانهم. ورغم أنه كان موظفاً محدود الدخل، فقد كان يسهم في

تقديم العون المادي إلى كثير من المناضلين الذين يصلون إلى دمشق، كما ساهم في العمل على تأمين الخروج الآمن لقائد ثورة الريف المغربي عبد الكريم الخطابي.

سعى الهاشمي لدى الدولة من أجل إنشاء مدرسة نموذجية ثانوية، فتكللت مساعيه بالنجاح، فكان إنشاء مدرسة التجهيز الأولى، التي أسندت إليه إدارتها، إضافة إلى تدريسه الرياضيات فيها. وتعتبر مدرسة التجهيز الأولى للبنين من أهم المنشآت التي أقيمت في قلب العاصمة دمشق إبان الاستقلال، وقد بنيت بناءً على أمر الشيخ تاج الدين الحسني رئيس الجمهورية السورية، وتكليف وزير المعارف آنذاك « الأستاذ سليم جنبرت».

عام 1943 على أثر قيام المسؤولين بإعداد مناهج وملاكات وزارة المعارف دون استشارة الجسم التعليمي أضرب رجال التعليم إضراباً شاملاً، احتجاجاً على ذلك. وقد أدى إضرابهم إلى توقف التدريس أمداً طويلاً. فلجأت الحكومة إلى تعيينه مديراً عاماً للوزارة، حلاً للأزمة. عند ذلك عاد جميع المدرسين إلى ممارسة أعمالهم، لقناعتهم التامة بأن وجوده في هذا المنصب ضمان لحقوقهم الكاملة. وبالفعل قام جودة الهاشمي بإنصاف رجال التعليم، بما يتفق مع المصلحة العامة.

تنقل الهاشمي بعدها بين الوظائف التعليمية. منها مدير التعليم الابتدائي، ثم عين مديراً للتعليم الثانوي، ثم أميناً عاماً لوزارة المعارف وأحيل بعد ذلك على التقاعد، بعد أن بلغ السن القانونية، ومنح وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الأولى في العام 1949.

كان الهاشمي رائداً من رواد التعريب حيث قام بتأليف عدد من الكتب في الرياضيات بكافة فروعها، مستبدلاً المناهج الفرنسية زمن الانتداب بمناهج عربية كانت الأولى في الوطن العربي، وانصرف إلى دراسة المصطلحات التي استعملها العرب في العصور القديمة، فاستقى منها ما استطاع، وعرب ما استحدث فيما بعد من تعابير. وأصدر سلسلة من كتب الرياضيات لكافة الصفوف الثانوية، فكانت كتبه نواة لكتب الرياضيات التي صدرت فيما بعد.

توفي الهاشمي في شهر شباط عام 1955 إثر إصابته بنوبة قلبية لم تمهله سوى ساعات، أقامت وزارة المعارف حفل تأبين كبير له، تحدث فيه وزير المعارف رئيف الملقي عن الراحل الكبير. وألقيت في الحفل كلمات عديدة أخرى. على لسان تلامذته رجالات سوريا فيما بعد.

قال عنه عبد الغني العطري صاحب العبقريات:» كان جودة الهاشمي واحداً من عبقريات العلم والتربية في ديار الشام، لم يكن شامياً ولا دمشقياً في الأصل والجذور، ولكنه أحب الشام، ودمشق بالذات، وآثرها على المجد والمال وبلاد الدنيا كان عالماً قل نظيره بين العلماء. وكان وطنياً صادقاً في وطنيته، وحبه، وتضحيته من أجل الوطن، أنشأ أجيالاً من الرجال، الذين حملوا العلم في عقولهم، والأخلاق في صدورهم، وعشق الوطن في قلوبهم، كان مثالاً يحتذى بالعلم، والأخلاق، والرجولة الصادقة، أحب دمشق حتى العشق، وسرى حبها في دمه.. وأحبته دمشق والأجيال التي رباها، والعقول التي بناها، فسميت أول ثانوية رسمية أنشأتها الدولة باسمه، تقديراً لعلمه، واعترافاً بجميله..».

قال عنه تلميذه المحامي ظافر القاسمي في جريدة «الأيام» التي كان يصدرها نقيب الصحفيين السابق الأستاذ نصوح بابيل، ثم أعاد نشره في كتابه عن «مكتب عنبر»: « كان قصيراً بين الرجال، كثير الهيبة، عميق الجد، وافر الوقار، قليل الكلام، نادر الابتسام، صادق الوطنية، باراً بأبنائه الطلاب، رحيماً بهم. علم الرياضيات سنين طويلة في مكتب عنبر، فكان ألاف الرياضيين من حصاد غرسه. كان إذا دخل الصف، ساده صمت شامل، فلا حركة ولا نامة، حتى يقرع الجرس. وكان يتجه إلى السبورة، يرسم عليها الدرس ويشرحه بلهجته الخاصة، التي لم يكن جرسها ناعماً، ولكن ألفها الطلاب، فلم يستوحشوا منها. فإذا ما انتهى من شرح الدرس، عمد إلى طرح الأسئلة والمسائل، وأشرف على الطلاب وهم يحلونها، كانت هيبته وحدها كفيلة بحفظ النظام. وبالرغم من هذه السنين الطويلة التي قضاها في التعليم، لم يعرف أن صفاً قد اضطرب، أو أن طالبا قد هزل، وأن شيئاً شاذاً قد وقع. وتلك قوة الشخصية التي خص بها الهاشمي، جعلت منه الأستاذ المثالي، لأصعب مادة يتلقاها الطلاب، في الدراسة الثانوية».

أولف ستارك: الدكتاتور

ترجمة: مارية باكلا وسامبسا بيلتون

■ ياسر مرزوق

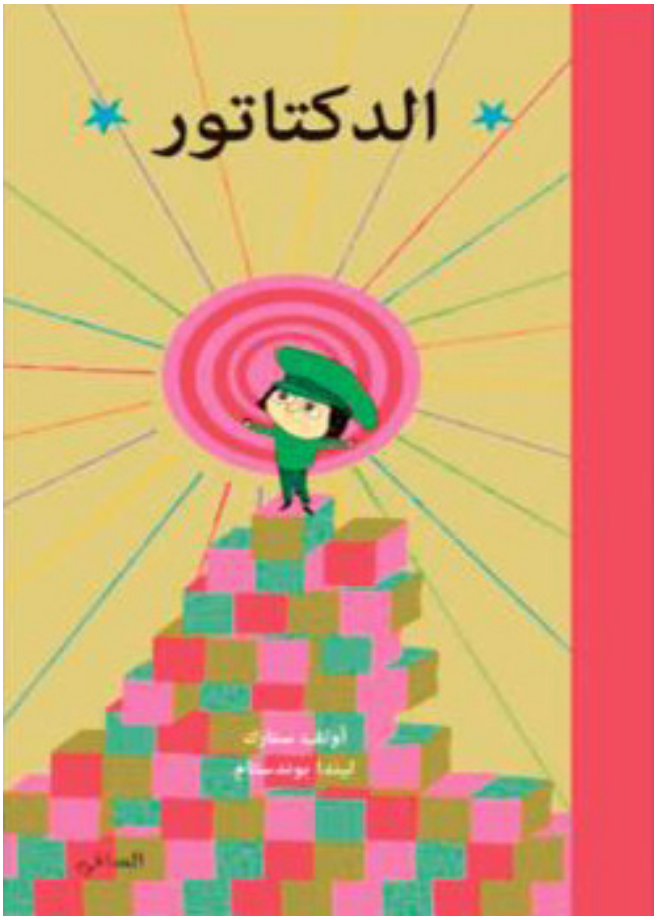

«يَنبغي على الجَميع أنْ يَهابوا الدكتاتور! الجميعُ دونَ استثناء! يَنبغي على الجَميع أنْ يَتملّقوا الدكتاتور! الجميعُ دونَ استثناء! يَنبغي على الجَميع أنْ يُمَجِّدوا الدكتاتور! الجميعُ دونَ استثناء! عِندَما يكونُ الدكتاتورُ صَغيراً جدّاً قَد يَشعُرُ بالوحدة الشَديدة لأنه لا يَستطيعُ أنْ يأمُرَ شَخصاً بأنْ يكونَ صديقاً له».

كانت الدكتاتورية موضوعاً حاضراً بقوة في قراءاتنا، من كتاب حنا آرندت أصول التوليتارية إلى كتاب كيف تفقد الشعوب مناعتها ضد الاستبداد إلى كتاب عبدالله القصيمي «العالم ليس عقلاً «الذي قدم فيه فصلاً كاملاً تحت عنوان» الدكتاتور.. أعلى مراحل الاستغلال والرجعية»، والقائمة تطول،إلا أنه لم يكن وارداً أن نعثر على كتاب ثمين هو كتابنا اليوم الذي يقدم الدكتاتور الطفل وهو مقدم بالأصل للفتيان والمراهقين.

الدكتاتور الكلمة ذات الأصل اليوناني التي رافقت المجتمعات البشرية منذ تأسيسها، تدل في معناها السياسي حالياً على سياسة تصبح فيها جميع السلطات بيد شخص واحد يمارسها حسب إرادته، دون اشتراط موافقة الشعب على القرارات التي يتخذها، هي حكم الفرد المستبدّ الذي لا يلتزم بموافقة المحكومين، حكمَ الفرد أو الجماعة دون الالتزام بموافقة الآخرين، وهي أكبر المعضلات التي تواجهها الشّعوب.

والوصول إلى قمة السلطة في دول العالم الثالث، غالباً ما كان وصولاً غير مشروع، يتم بانقلاب عسكري أبيض أو دموي، ولذلك يبقى الحاكم قلقاً خائفاً، فما فعله هو بغيره قد يفعله غيره به، والإجراءات الوقائية التي يلجأ إليها تدخل حتماً في باب الارهاب القمعي الذي تمارسه الحكومة، ابتداءً بقمع الفكر وحتى التصفية الجسدية للمعارضين، يراكم الدكتاتور في نفوس أبناء شعبه كراهية مستترة، أو معلنة أحياناً، تتغذى على الخوف الذي يشيعه الحكم كل يوم.

فالخوف الذي يشيعه الحاكم هو ذات الخوف الذي يشعر به ويعاني منه، إنه الطفل المتنمر، المنزوي والخائف الذي يمارس أقسى أنواع البطش لكي لا يسمح لأي نأمة من خوفه الكامن فيه من التسرب إلى الناس.

ينطلق الكتاب من محور اجتماعي هام جداً وإن بطريقة مبسطة، فهو يحمل البيئة الاجتماعية « الأسرة، الروضة المدرسة، الناس « مسؤولية تربية الدكتاتور صغيراً ثم الخضوع له عندما يصبح كبيراً.

عند قراءة الكتاب يلح سؤالٌ على القارئ، كيف لشعوبٍ خلاقة ومبدعة، أن تسير وراء أي مجنون بلا معارضة ولا مراجعة عقلية. وكيف لها أن تنشأ وحشاً ثم تعود لتبعيته، هو هذا الجمع الغريب من الترويع المثير بين العبقرية المتفوقة والغباء المتفوق. وما الأحداث الجارية في العالم العربي إلا تأكيدٌ لتجذر السلوك الدكتاتوري في مجتمعاتنا العربية.

الكتاب سياسي بامتياز وإن كان موجهاً في الأصل للناشئة، يمتع القارئ بالرسائل الموجهة والمبطنة، التي تتضمنها كل عبارة من عبارات الكتاب، حيث يستعمل الكاتب صورة الطفل المستبدّ المدلّل والأناني ليعكس صورة الدكتاتور الراشد. كل كلمة وكل جملة فيه محمّلة بالسخرية والرمزية. في المفهوم العلمي السيكولوجي الدكتاتور هو شخص أناني، مريض وغير ناضج يملك قوة وسلطة تمكنه من التحكم بالناس، وفي الكتاب هو ولدٌ غير ناضج يتحكّم بالناس من حوله: السائقة هي الحاضنة، الخدم هم المعلمات، ووزارة الشباب هي الروضة أو الحضانة.

في الكتاب إشارة إلى البعد النفسي للدكتاتور الذي لا يقيم علاقات إنسانية مع من هم حوله، فيصبح وحيداً وحدةً كاملة، لا يثق بأحد ولا علاقات حقيقية تجمعه بأحد، ولأنه لا يحب الناس فإنه يريد أن يرسم لنفسه صورة إعلامية مناقضة يبالغ فيها بإظهار حبه لهم، الدكتاتور يأمر كل شيء وكل أحد والكل ينصاع لأوامره لكنه بالرغم من ذلك لم يستطع الحصول على صديق، لكنه عندما يكبر يلجأ إلى القوة والقتل للحصول على أصدقاء والأصح على أتباع خاضعين.

ولنا أن نتوقع أن إنساناً يحيط به التملق والمديح والاستحسان والإعجاب، في كل ما يفعله سيداخله الزهو والغرور، وقد يصل ذات يوم إلى تصديق ما يقال عنه والدخول في الثوب الذي فصله له الآخرون، وحين لا يجد ما، أو من يردعه أو ينبهه، أو من يقبل التنبيه منه، تصل نرجسيته إلى تخوم الجنون، فبين طيات الكتاب يحلم الدكتاتور بأنه محور الكون.

في الكتاب الدكتاتور لا يكتب اسمه وإنما يكتب أنا «بخط هائج مثل أمواج البحر»، في إشارة موفقة لاستمتاع الدكتاتور باختراع الألقاب فهو القائد والمعلم والهادي والمهدي والمهيب والأب والأخ الأكبر، ألم يسخر الكاتب البرتغالي « خوسيه كاردوسو بيريس « في رواية « صاحب الفخامة الديناصور « من الأمر بقوله: « عندما انتبه إليه كان يحمل إسماً آخر، الحاكم، الديناصور الأول الحاكم والمعلم، تصفيق «.

للكتاب أبعاد كثيرة تربوية، سيكولوجية، واجتماعية، كلها تؤدي إلى المشاكل السياسية؛ هي مرتبطة ببعضها البعض ونتائج الواحدة تؤثر على الأخرى وفي النهاية تجتمع كلها لتؤثر على مجتمع وبلد وشعب بكامله، حيث يبين لنا الكاتب شخصية الدكتاتور المريضة التي تكبر لتفرض مرضها على الناس، والرسوم في الكتاب معبرةٌ عن هذا الدكتاتور الكبير الصغير، يرتدي بدلةً عسكرية خضراء داكنة ويعتمر قبعة عسكرية، وتظهر على وجهه تعابير البراءة والدهاء، وهو أحياناً طفل وأحياناً طفل بشارب، هذا الدكتاتور قد يكون عسكرياً أو سياسياً أو اجتماعياً فالأمر متروكٌ للقارئ.

في الكتاب يصمت النص حيناً لتتحدث اللوحة التي اختيرت بعناية امتزج فيها التبسيط بفن الكولاج ليغدو الكتاب تجربةً تمتع الحواس في مزاوجة بين اللمسة الجمالية والواقعية التي تخدم هدف الكتاب الأساسي. الكتاب يخبر عن نفسه برسوماته ونصه وإخراجه، ممتع للفكر والنظر وعظيم ببساطته المكثفة التي تخلق لدى القارئ زخما فكرياً.

الكتاب يهدف إلى خلق ناشئة ذكية مفكّرة لا تنصاع لدكتاتور حرص هو أن يُظهر سخافته وضعفه. أو على الأرجح هو رسالة إلى المجتمع، أليس هذا الطفل هو نفسه الذي يكبر ويتحكم بالناس.

في الصفحة الأخيرة من الكتاب يقرر الدكتاتور الصغير أن يصبح قرداً.

هذه السلسلة بالتعاون مع:

كلنا مواطنون
We are all Citizens

حقــوق المواطنــة

■إعداد المحامي فارس حسّان

لابد من التأكيد على أن الخراب الاجتماعي الحاصل في سوريا تتحمل السلطة أو النظام المسؤولية الأولى عنه، فمصير الشعوب معلق بأساليب إدارتها وتنظيمها وقيادتها السياسية، وللإدارة العقلانية للموارد والتنظيم الصالح للأفراد، كما أن السياسة العقلانية للمجتمعات تساعد على تنمية الثروة العامة وتشجع حس المبادرة لدى الأفراد، وبالعكس تعمل الإدارة الفاسدة على هدر الموارد وقتل المواهب وتهريب الكفاءات الحقيقية وتنمية الفئة والثقافة الوصولية، كما تعمد لقتل فكرة المواطنة أو تشويهها لدى الأفراد.

ومن مظاهر تشوه مفهوم المواطنة اعتبارها عند البعض حقوق دون واجبات، ومن هنا ينشأ عندنا مفهوم المجتمع المعال - إن صح التعبير - فالدولة في هذا المنظور عليها واجبات إعالة الجميع: « توفير لقمة العيش والوظائف والسكن والمقعد الدراسي والعلاج المجاني بالإضافة إلى سلسلة الخدمات الأخرى، فضلا عن تأمين سبل الحرية والأمن والاستقرار « وينتهي الحديث عند هذه الحدود، دون الإشارة إلى واجبات المواطنة في مختلف المجالات، التي تجعل المسؤوليات شراكة بين الدولة والمجتمع.

فالمواطنة بوصفها تستند على عقد اجتماعي قائم على قطبي الحقوق والواجبات، لا تستقيم على أساس الحقوق فقط، لأن المواطنة تعني بالضرورة المشاركة في المسؤولية وفي الحقوق، باعتبارهما شرطي الديمقراطية والحداثة، في إطار تكريس دولة سيادة القانون والمساواة وتكافؤ الفرص، ولذلك فإن تجسيد هذه الحقوق على أرض الواقع وتطويرها هو مسؤولية المجتمع ككل، كما أن الالتزام بتنفيذ الواجبات - ومنها احترام القوانين والسيادة الوطنية - مسؤولية الجماعة الوطنية قاطبة.

ولا يمكن أن تتحقق الديموقراطية في أي مجتمع دون أن يعي مواطنوها مفهوم المواطنة بشقيها: واجبات وحقوق. واجبات تفرضها الدولة وتحميها بسياج من التشريعات العقابية التي تلزم المواطنين بأدائها، وهو أمر لا يشوبه أية شائبة. وواجبات أخرى يقوم بها المواطنون طواعية وهو أمر لا يجوز للحكومات أن تتدخل فيه لإلزام المواطنين بأدائه، وإنما هو دور يجب أن يسعى المواطنون لأدائه طواعية. وبدون هذا الدور تفقد المواطنة واحدة من أهم ركائز دعامتها الخاصة بالواجبات وهو ما يؤدي دون شك إلى فشل التجربة الديموقراطية.

تعني المواطنة عضويةً نشطة في مجتمع سياسي في إطار من الحقوق والمسئوليات التي يحددها الدستور والقانون. بل أن المواطنة تعد وظيفة يتحتم على المواطنين القيام بأعبائها وهوما عبر عنه جيمي كارتر الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية حينما انتهت مدة رئاسته وعودته إلى ولايته قائلاً « انه عائد إلى أعلى وظيفة في الدولة وهي وظيفة مواطن ».

تقول أماني قنديل في «الموسوعة العربية للمجتمع المدني»: «وقد استدعى مفهوم المواطن بناء مؤسسات المواطنة (أحزاب، جمعيات، تنظيمات) ليتشكل فيها، ويتدرب في إطارها، ويعبر من خلالها عن مشاغله. فتأسست - بالتالي - علاقات المواطنة التي كسرت حيز علاقات القربى الهرمية، لتعبر عن المساواة بين البشر أمام القانون، ولتستشرف إمكانات التجاوز. ويمثل المواطن بالتالي حيز المجال العام المدني؛ فهو النقطة المحورية لأي تبادل نوعي بين البشر، وهو الفرد القيمة الذي بحبه لذاته يحب الآخرين، وببحثه عن منافعه الخاصة يحقق المنافع العامة».

تعريف واجبات المواطنة

لغةً « الواجب من وجب، نقول وجب الشيء يجب وجوبًا، أي لزم وثبت، واستوجبه أي استحقه «ابن منظور « أما اصطلاحاً فهي مجموعة الواجبات المطلوبة من مواطنين بلد ما تجاه بلدهم، بما يحمي هذا البلد، ويكفل له التقدم والازدهار.

تختلف واجبات المواطنين من دولة إلى أخرى، إذ تفرض معظم الحكومات على مواطنيها دفع الضرائب والدفاع عن الوطن والامتثال للقانون. وهناك دول تطلب من بعض مواطنيها العمل في هيئات المحلفين، كما تجبر مواطنيها على الإدلاء بأصواتهم في انتخابات معينة. ويعتقد كثير من الناس أن عليهم واجبات اختيارية لم ينص عليها القانون مثل: الإلمام بالمشكلات العامة، وحماية البيئة. وترتبط هذه الواجبات بحقوق المواطنة ارتباطًا وثيقًا.

ويمكن أن نوجز الواجبات الإلزامية التي تفرضها الدولة على المواطنين بما يلي:

1 - واجب دفع الضرائب للدولة:

فالمواطن عندما يلتزم بهذا الواجب يكون بالضرورة مساهماً في اقتصاد الدولة، وبالتأكيد ان هذا الدعم في النهاية يعود إليه على شكل خدمات وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية فالضمان الاجتماعي مثلا تستطيع الدولة توفيره من خلال هذه الضرائب التي تعد أحد الموارد الأساسية للدولة وبالتالي فهي ضرورية لاستمرارية الدولة والمجتمع.

2 - واجب إطاعة القوانين:

فطالما أن القوانين تشرع عن طريق السلطة التي يقرها الشعب والمخولة بذلك قانوناً وطالما أن هذه القوانين ستطبق على الجميع بشكل متساوي بدون تمييز، فالأمر الطبيعي أن يقوم المواطن باحترام هذه القوانين التي تحقق بدورها الأمن والنظام والحماية المطلوبة وستؤدي إطاعة القوانين إلى تحقيق المساواة والديمقراطية وتحقيق التكافل الاجتماعي بين جميع المواطنين في الدولة.

ويجب على الأجانب أيضاً الامتثال لقوانين الدول التي يقصدونها أو يقيمون فيها. ويُستثنى في هذا السياق تلك القوانين الملزمة للمواطنين فقط. إضافة لذلك يجب على الأجانب طاعة بعض القوانين الملزمة في بلادهم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يفرض على الأجانب دفع ضرائب مزدوجة. ويمكن أن يتعرض الأجانب الذين ينتهكون قوانين الدول المضيفة إلى السجن أو الغرامة. وتمنح معظم البلدان الحصانة الدبلوماسية للأجانب الذين يمثلون حكوماتهم. وتنطوي الحصانة الدبلوماسية على حقوق معينة يتمتع بها ممثلو الحكومات الأجنبية وموظفوهم وعائلاتهم. وتعفي هذه الحقوق هؤلاء الدبلوماسيين من التوقيف وتفتيش المنازل ودفع الضرائب.

3 - واجب الدفاع عن الدولة:

يعرفه نبيل صالح في كتاب «ماهي المواطنة « الصفحة 12: « بأنه واجب الخدمة العسكرية او خدمة العلم فهو واجب مطلوب من كل مواطن اذا طلب منه التجنيد فهو بهذا الواجب يشارك بالدفاع عن وطنه ومواطنيه في حالات النزاع او الحرب وهو واجب منطقي لأنه سيدافع عن دوله حققت له مواطنته، من خلال ما وفرت له من حقوق وحريات وخدمات، وسمحت له بالمشاركة في الحكم، بالإضافة إلى الشعور بالأنصاف من خلال تحقيق مبدأ المساواة بين أفراد شعبه مما يشكل بداخله ما يسمى بالانتماء الوطني».

أما الواجبات الطوعية أو الاختيارية فنذكر منها: « المشاركة في تحسين الحياة السياسية والمدنية، النقد البناء للحياة السياسية، العمل على تضيق الفجوة ما بين الواقع الذي نعيشه والغايات والآمال الديموقراطية المبتغاة، دعم المنتجات الوطنية من مواد غذائية وصناعية وذلك بالحرص على شرائها واستعمالها، التعاون مع أفراد المجتمع وإشاعة ثقافة المحبة والتراحم بين المواطنين. المساهمة في حفظ البيئة والتراث، المشاركة في محو الأمية.. والقائمة تطول.

وطن يهدهد أبناءه

■ زكريا تامر

آن لك أن تنام أيها المواطن بعد أن حررت أرضك، وصنت كبرياءك، ونلت حريتك، وقهرت كل أعدائك.

آن لك أن تنام أيها الحاكم المهاب، فعدلك جعل من البلاد حصناً منيعاً لا تجرؤ الطيور على الدنو من سمائه خشية أن تفقد أجنحتها وتنقّ كالضفادع.

آن لك أن تنام أيها الكاتب الكبير، فقد نلت ما تبغي في الحياة، وباتت الراقصات يحسدنك على ذيوع صيتك.

آن لك أن تنام أيها المعلم، فإلى متى تعلّم ما لا يجدي؟!

آن لك أن تنام أيها العصفور، فالجائع أصم لا يطرب لأروع تغريد.

آن لك أن تنام أيها الرسام، فالدماء المسفوكة في ما حولك ترغم ألوانك على الإقرار بإخفاقها.

آن لك أن تنام أيها الشرطي، فلا يوجد في البلاد من أدناها إلى أقصاها مواطن واحد نجا من الإهانة والتحقير.

آن لك أن تنام أيها الأديب، فماذا تفعل الكلمة في أدغال من السكاكين؟

آن لك أن تنام أيها السـيف، فاليوم يوم الصواريخ والطائرات والقنابل النووية.

آن لك أن تنام أيها الصدق، فخصمك الأول هو الحاكم بأمره، والبلاد كلها خاضعة لهيمنته.

آن لك أن تنامي أيتها الشجاعة، فالأيدي الحريصة على سلامتها تعوّدت التلويح بالرايات البيض.

آن لك أن تنام أيها الغضب، فالذلّ هو المسموح له بأن يصول ويجول محاطاً بالأتباع المخلصين.

آن لك أن تنام أيها الجهل، فقد أديت ما عليك من واجب، وشيدت قلاعاً لا تقهر.

آن لك أن تنام أيها الفرح، فما مسوّغ حياتك إذا خلت من عشاقك؟

آن لك أن تنام أيها الطفل، فليس لك ما تفعله حين تكبر سوى التصفيق لمن سيكون قاتلك.

آن لك أن تنامي أيتها الشـمـس، فالليل طويل، ولا داعي إلى الانتظار العقيم.

أنتم الكبار، لم تجلبوا للأرض سوى التعاسة بغلاظة قلوبكم التي لا حدود لها.
ريف سوريا - 2014 | تصوير: باسل حسو

كاريكاتير الفنان عبد المهيمن بدوي

من رسوم أطفال درعا في مخيم الزعتري

رسوماتهم تحكي آلامهم وخوفهم

■ زليخة سالم

أطفال سورية شهداء ومعتقلين ومشردين في اليوم الدولي لحماية الأطفال

أعطوهم قلماً وورقة ودعوهم يرسمون بحرية، لتدركوا حجم المعاناة والتأثيرات التي طالت عقول أطفال سورية ونفوسهم وأحلامهم، وتروا حجم الصور المؤلمة التي اختزنتها عقولهم الصغيرة والتي تنذر بمستقبل مرعب إذا لم نسارع إلى معالجتهم، وتأهيلهم، وإخراجهم من حالة الحزن واليأس والخوف، والحقد، التي تشبعوا بها من هول الإجرام الذي عاشوه وشاهدوه بأم أعينهم.

في اليوم العالمي لحماية الأطفال الذي يصادف اليوم، يُقتل ويُحاصر ويُجوع ويُشرد أطفال سورية في أصقاع العالم من قبل رئيس دولتهم / المفترض / الذي يحيي عرسه الانتخابي على جماجمهم، وعلى أنقاض براءتهم وأحلامهم ومستقبلهم أمام مرأى وسمع وصمت العالم أجمع، وأمام عجز المنظمات الدولية المعنية بالطفولة التي تحولت إلى عداد لإحصاء أعداد الشهداء واللاجئين منهم، ولم يتجاوز عملها إصدار البيانات والتقارير المرعبة عن جيل مهدد بالضياع، والجهل، والأمية.

في العديد من المعارض والنشاطات الفنية التي أقيمت للأطفال داخل سورية وخارجها، أظهرت تحول أغلب أحلامهم ورؤاهم البريئة من رسم الورود والسماء الصافية والبيت المحاط بحديقة خضراء، والشمس والقمر والطائرة الورقية، إلى رسم طائرات الموت، والأسلحة والدبابات والقذائف والبراميل المتفجرة وجثث القتلى والجنازات، والوجوه والأيادي الملطخة بالدماء، والسماء التي صعد إليها ذويهم ورفاقهم وعلم الثورة، وإشارة النصر، وجنازير الاعتقال، وسورية تنزف دما، في وعي يدل على تجاوز الأطفال لأعمارهم، وانغماسهم في الأحداث وفق رؤاهم الطفولية.

وقال عدد من الأطفال المشاركين في أحد المعارض أنهم يرسمون الواقع الذي شاهدوه لينقلوا للعالم صورة ما يحصل في سورية، من قتل ودمار، مؤكدين أنهم لا يريدون سوى وقف القتل والقصف، والعودة إلى وطنهم وبيتهم ومدرستهم، حلم العودة بات يطارد أطفال سورية كما طارد ويطارد أطفال فلسطين من قبل.

أطفال اليوم مستقبل الغد هم الأكثر تأثراً بالعنف الذي استخدمه النظام لقمع الثورة، وهم التحدي الأكبر أمام جميع السوريين، لإخراج الأطفال من معاناتهم وحرمانهم، وإعادة تأهيلهم، وحمايتهم، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي،والموارد اللازمة لعودتهم إلى الدراسة، ووضع برامج ترفيهية فنية وموسيقية لإعادة إدماجهم مع محيطهم، وحثهم بشتى الطرق على إخراج ما بداخلهم من مشاعر والتعبير عنها، لكي لا تتحول إلى أمراض يصعب علاجها وتكبر معهم بشكل يمكن أن يدمر حياتهم، ولدرء مخاطر انحرافهم وتقوقعهم وانجذابهم إلى الكتائب المتشددة التي تحاول استمالة الأطفال وغسل أدمغتهم وزرع الفتنة والكراهية والحقد داخلهم لتحويلهم إلى مقاتلين وجهاديين.

جراح غير مرئية أصابت أطفال سورية جراء العنف والتشريد وفقدان لأفراد العائلة والأصدقاء والتجويع وتدهور الأحوال المعيشية، هذا ما أكدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة / اليونيسيف / التي تعمل حسب قولها مع المنظمات المعنية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال الذين قدرتهم بأكثر من 4 ملايين طفل بحاجة إلى الدعم، إلا أنها تقف عاجزة أمام نقص التمويل الذي وجهت أكثر من نداء لتوفيره.

الجراح غير المرئية والمدمرة هي التأثيرات النفسية التي تتركها الأحداث الدموية بداخل أطفالنا جراء مشاهد الموت والدمار وفقد الأحبة، وهي الجانب الأهم الذي علينا تبينه وتسليط الضوء عليه، وتضافر جهود المجتمع المدني لتأسيس جمعيات وهيئات ومراكز متخصصة اجتماعية ونفسية تعنى بهذا الجانب مع الأطفال والأهالي الذين يجب توعيتهم حول الطرق المثلى للتعامل مع أطفالهم في هذه الظروف، لأن ما يتعرض له الطفل جراء العنف البشري هو أقسى وأشد ما يمكن أن يتعرض له، ويترك ندوباً وأمراضاً خطيرة على نفسيته وشخصيته وأفكاره، وتوجهه، فكيف إذا كنا نتكلم عن جيل كامل يمثل مستقبل سورية الغد.

الكثير من المتخصصين في علم الاجتماع والنفس ممن التقيناهم سابقاً، أو في دراسات ومقالات قدموها في هذا الخصوص، ركزوا على ضرورة استيعاب الأهل أولاً للطفل ومنحه المزيد من الحنان والحماية، والشعور بالأمان، وحرية التعبير عما يجول في خاطره وسماعه، والإجابة على أسئلته بوعي وبتبسيط يقارب قدرته على الاستيعاب، وعدم تركه وحيداً، وتجنيبه قدر الإمكان الأصوات المفزعة، وإبعاده عن مشاهد القتل والدمار على التلفاز، ودفعه إلى الرسم لتصوير مشاعره ومخاوفه على الورق، وتشجيعه على اللعب والحركة داخل المنزل، إذا كان الوضع خطيراً خارجه، وبث روح التفاؤل والطمأنينة أمامه، والحوار معه بشكل مستمر.

والأهم الاستمرار في تعليم الطفل حتى لو كان من قبل الأهل في البيوت، وإشغاله بما يصرف تفكيره عما يجري، وتنمية هواياته، هذا في الداخل أما في الخارج فلا بد من إلحاقه بالمدرسة لمتابعة تعليمه، والاختلاط بأقرانه واللعب معهم، لإبعاده عن تذكر المشاهد الدموية التي عاشها.

معاناة الأهالي لا تقل عن معاناة الأطفال، وآلامهم ووجعهم وخيبتهم كبيرة، إلا أنه عليهم تحدي كل الظروف، والوقوف جانب أطفالهم، لإخراجهم من أمراض يمكن أن تدمر حياتهم مستقبلاً إذا لم يتم علاجها تدريجياً، لتجاوز هذه المرحلة / المخاض / الذي يعيشه كل السوريين.

المسؤولية كبيرة وجسيمة على السوريين خصوصاً بعد أن تخاذل وتقاعس المجتمع الدولي في القيام بواجبه تجاه أطفال سورية، والسوريين عموماً، إلا أن الأمل باق بهذا الجيل الذي علينا أن نبني فيه القيم الإنسانية والأخلاقية والعدالة والمحبة والتسامح لضمان مستقبل سورية الحرة.

شهداء سوريا

مجموع الشهداء (97248)

دمشق: 6703
ريف دمشق: 22285
حمص: 13069
درعا: 8752
إدلب: 10491
حلب: 19144
دير الزور: 5745
الرقة: 1134
السويداء: 75
حماة: 6462
اللاذقية: 973
طرطوس: 355
الحسكة: 683
القنيطرة: 725

7769 عدد الأطفال الذكور
3539 عدد الأطفال الإناث
7131 عدد الإناث
26795 عدد العسكريين
70453 عدد المدنيين

المصدر: مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 31 / 5 / 2014
http://www.vdc-sy.info/

تمت طباعة وتوزيع هذا العدد من قبل مطبعة سمارت ضمن مشروع دعم الإعلام السوري الحر